مراكش – جلسات GAC الصباحية ليوم الأربعاء
الأربعاء، 09 مارس 2016 – من الساعة 10:00 ص إلى الساعة 12:30 م بتوقيت غرب أوروبا
ICANN55 | مراكش، المغرب

الرئيس شنايدر: رجاءً تفضلوا بالجلوس. لم ننته من جميع أعمالنا حتى الآن. لقد انتهينا من بعضها وليس كلها.

شكرًا لكم جميعًا. في الواقع، لقد عكسنا ترتيب اثنين من المقاعد. لقد توقعنا فترة استراحة لتناول القهوة، ولكن بالطبع يوجد بندا هام كان مقررا طرحه قبل استراحة القهوة والذي يتوجب علينا يجب قضاء قليل من الوقت في مناقشته والتفكير في المستقبل القريب، وهو بطبيعة الحال أمانة اللجنة الاستشارية الحكومية المستقلة.

وكما تعلمون، لدينا أمانة مهجنة. لدينا دعم من العاملين في ICANN وهذا، بطبيعة الحال، يلقى تقدير كبير للغاية علاوة على أنه مفيد للغاية وضروري لكم، وبالإضافة إلى ذلك، لدينا دعم من الأمانة المستقلة، وهي الخدمات المقدمة التي نحصل عليها من المجموعة الأسترالية للتحسين المستمر من أستراليا. وقمنا -- وهذا له قصة طويلة نوعا ما. ولن أخوض في التاريخ، ولكن أعتقد أننا نتفق جميعا على أن هذا النموذج الهجين من الأمانة هو ما تحتاج إليه اللجنة الاستشارية الحكومية وما سنحتاج إليه أيضا في المستقبل. ولقد كان لدينا، في بوينس آيرس، إذا لم أكن مخطئا، وبعد ذلك في دبلن، لقد أجرينا بعض التقييم المبدئ بعد عامين، أكثر أو أقل من عامين، وأننا نحظى الآن بدعم من المجموعة الأسترالية للتحسين المستمر باعتبارها جزء مستقل من الأمانة الهجينة، التي أجرت أول تقييم سريع وتبادل وأعتقد أن الجميع يتفق أن هذا العمل التي تقوم به المجموعة الأسترالية للتحسين المستمر ذات قيمة كبيرة للغاية بالنسبة لنا جميعا. التقارير المختصرة والخدمات التي تقدمها لنا هنا من كتابة وصياغة البيان الرسمي وكتابة النص وإعداده وتقديم مقترحات حتى نتمكن من إجراء التعديلات والمناقشة، وما إلى ذلك. وهناك قائمة طويلة من الأمور التي يقوموا بها من أجلنا لأنني أعتقد أنه لا يوجد أحد يريد أن يغيب في المستقبل.

ملاحظة: فيما يلي المخرجات الناتجة عن التدوين النصي لملف صوتي إلى ملف نصي/ملف word. رغم أن التدوين النصي دقيق إلى حد كبير، فقد يكون غير مكتمل أو غير دقيق في بعض الحالات بسبب الفقرات غير المسموعة والتصحيحات النحوية. ويُنشَر هذا الملف كوسيلة مساعدة لملف الصوت الأصلي، إلا أنه لا ينبغي أن يعامل كسجل رسمي.

ولكنكم بالطبع تعلمون، أو أتمنى أن تعرفوا، أن ما يقوم به الأمانة ليس بدون مقابل. فهم جميعا بحاجة إلى كسب العيش من العمل الذي يقدمونه لنا. وكان لدينا فرصة كبيرة أن لدينا ثلاث جهات مانحة -- النرويج والبرازيل وهولندا -- والذين التزموا من خمس سنوات بدعم -- بتمويل الأمانة المستقلة. فقد أنفقوا مبالغ كبيرة من المال، كل واحد منهم، لكي يقدموا لنا الفرصة لكي نستفيد من هذه الأمانة. وأعتقد أنه من الإنصاف أن ندرك جميعا حقيقة أننا جميعا نستفيد من الأمانة، وأنه يجب علينا جميعا، بطريقة أو بأخرى، أن نساهم أيضا في تمويلها، كل وفد حسب الإمكانات التي تتوافر لديه. كما أننا نعلم أنه ليس من السهل على الجميع تخصيص بعض الموارد على حد سواء لدعم شيئا من هذا القبيل، ولكن لدينا جميعا مصلحة مشتركة، وأعتقد أنه ينبغي علينا أيضا نتقاسم عبء الدفع لهذه الأمانة. وأعتقد أنه -- لا يمكننا الاعتماد على ثلاث دول لتمويل الأمانة وحدها إلى الأبد. أعتقد أنه -- لا يمكننا القيام بذلك وإضفاء الشرعية عليه داخليا في المناقشات الوطنية الخاصة بهم، كما إن هذا الأمر لن يكون طبيعياً إذا استمر الحال على هذا المنوال إلى الأبد.

ولحسن الحظ، أن لدينا الآن بالفعل بعض -- سمعنا بعض التصريحات وبعض التأكيدات أن أعضاء آخرين في اللجنة الاستشارية الحكومية قد انضموا أو سوف ينضموا إلى -- المشاركة في تحمل هذا العبء. حيث لدينا دولة البيرو، التي تسهم في التمويل والمفوضية الأوروبية، التي أعلنت يوم الاثنين أنها سوف تساهم في التمويل؛ وحكومة بلدي، سويسرا، التي أعلنت أنها سوف تساهم في التمويل. وأنا أعلم أن الدول الأخرى تناقش المشاركة في هذا الأمر. لذلك أعتقد أنه إذا كانت لديكم الرغبة في تحقيق استدامة هذا الأمر، علينا بقدر ما نستطيع توزيع العبء على أكبر عدد ممكن من المشتركن في تحمل هذا العبء. وربما -- أود أن أعطي الكلمة للمانحين، حتى يشرحوا لنا -- دعنا نقول الجهات المانحة التقليدية، والتمويل -- المانحين المؤسسين لهذا، حتى يمكنهم شرح وضعهم الحالي وكيف يبدو هذا الوضع. ومن ثم، نحن بحاجة إلى تحقيق فهم واضح حول الشروط المطلوبة للحصول على الدعم متواصل من -- من خلال -- من المجموعة الأسترالية للتحسين المستمر وكيفية ضمان التمويل المستدام حتى لا يكون هناك ثغرات في توفير هذه.

مع الأخذ في الاعتبار أيضا أن عبء العمل والطلب من ACIG لتقديم الخدمات، علاوة على دعم مجموعات العمل وغيرها من الأمور، آخذ في الازدياد. وفي النهاية، إنه أمر بسيط للغاية. فالأموال التي لدينا، يمكننا أن ننفقها، ومنحها للمجموعة الأسترالية للتحسين المستمر. فكلما كان لدينا المزيد من المال، سنحصل على المزيد من الخدمات، وكلما كانت الأموال التي بحوزتنا، ستقل بالتبعية الخدمات التي نحصل عليها. إن الأمر بسيط إلى حد ما -- إنها معادلة بسيطة إلى حد ما أن هذه الأمور يجب أن تكون متزامنة. خلاف ذلك، لن تسير الأمور على ما يرام.

لذلك ربما -- النرويج. شكرا لك، أورنلف.

المتحدث باسم دولة النرويج: شكرًا لك، سيادة الرئيس. أردت فقط أن أقول بعض الكلمات من جانب الجهات المانحة و، أرجو، من هولندا والبرازيل، متابعة ما سأقوله.

وكما قلت، أعتقد أنه ليس -- أنه مما لا شك فيه أن أمانة اللجنة الاستشارية الحكومية تقوم بدورها ولديها هدف فيما يتعلق بالقرار الذي اتخذته اللجنة الاستشارية الحكومية قبل خمس سنوات أن يكون لديها أمانة هجينة مستقلة. وفي تقديرنا، أننا سنحصل على ما نريد وما تحتاج إليه اللجنة الاستشارية الحكومية.

وكما ناقشنا وسمعنا، ثمة المزيد والمزيد من الأنشطة المستقبلية، عملية وضع السياسات، والقضايا التي سيتم مناقشتها. وتحتاج قيادتنا والرئيس ونواب الرؤساء، إلى الدعم للتحضير للاجتماعات، وخلال هذه الاجتماعات، وفيما بين الاجتماعات والعمل بين الجلسات. لذلك نحن مما لا شك فيه بحاجة ماسة إلى الأمانة العامة. ونحن، من الجانب النرويجي، سعداء للغاية بما رأيناه وما حصلنا عليه مقابل الأموال التي ساهمنا بها في الأمانة العامة.

وأقول، كما قال رئيسنا، منذ خمس سنوات اتخذت اللجنة الاستشارية الحكومية قرارا بإنشاء هذه الأمانة العامة. ولقد التزمت النرويجي لمدة خمس سنوات بتمويل هذه الأمانة العامة بمساندة البرازيل وهولندا، ولكننا غير قادرين على مواصلة مستوى التمويل الحالي للأمانة بعد تلك السنوات الخمس.

لذلك، وبالتالي، نحن هنا لكي نناقش ذلك، لكي نكون واضحين بشأن هذا، إننا بحاجة إلى بلدان أخرى أو مجموعة من الدول للمضي قدما وأن يكونوا جزءا من تمويل الأمانة العامة وأن يكونوا قادرين على الاستمرار وإلا فإننا لن نكون قادرين على دعم الأمانة.

لذلك نشعر بغاية الامتنان أن المفوضية الأوروبية وبيرو وسويسرا قد أعلنت أنها ستخصص الأموال اللازمة لاستمرار الأمانة، كما أننا سنشجع الحكومات ومجموعة من الدول الأخرى للاجتماع ومناقشة كافة الاحتمالات لكي يكونوا قادرين على تمويل هذه الأمانة.

وأعتقد، أيضا، أن الخدمات التي نحصل عليها من الأمانة توضح أن، مع إعداد التقارير، وما إلى ذلك، أنها تمكننا كحكومات أو ممثلين عن الدول من المشاركة في جميع المناقشات، وتناول كافة القضايا.

وهي تتضمن عدد من الأنشطة التي تجري في ICANN. لذا، ثمة حاجة ضرورية للغاية لوجود تلك الأمانة حتى نتمكن من المشاركة بطريقة إيجابية وفعالة في جميع هذه العمليات.

لذلك أعتقد أنني سأتوقف هنا، وإذا كانت الدول المانحة الأخرى الموجودة تريد تقديم إضافة لذلك، أرجو التفضل، شكرا لكم.

الرئيس شنايدر: شكرًا لكِ، ممثلة النرويج.

ممثل البرازيل.

ممثل البرازيل: شكرًا سيدي الرئيس. إننا نتفق تماما على معظم الأمور والنقاط التي أثيرت من قبل النرويج.

وتشجعنا الإعلانات التي صدرت في هذا الاجتماع من قبل المفوضية الأوروبية وسويسرا، والبيرو. ونعتقد أنه من الضروري توسيع قاعدة المانحين من أجل ضمان استدامة التمويل للأمانة.

ولن أكرر ما قيل، ولكن أود أيضا أن أؤكد على الأهمية التي نعلقها على العمل الذي قامت به الأمانة العامة. فقد أعطتنا الفرصة من حيث القدرة على المشاركة في مناقشات ICANN.

ونعتقد أن الأموال التي تم استثمارها في هذا الأمر قد استثمرت بشكل جيد للغاية.

وأود أن أشير، في سياق معين يتعلق بالبرازيل، إلى أن المساهمة القادمة من البرازيل لا -- تأتي في الواقع من لجنة توجيه الإنترنت البرازيلية التي تعتبر الحكومة جزء منها مع غيرها من أصحاب المصلحة. لذلك تبارك الحكومة باعتبارها جزء من هيئة أصحاب المصلحة المتعددين إمكانية استخدام الموارد من لجنة توجيه الإنترنت البرازيلية لدعم الأمانة.

ولكن أدى هذا، كما في حالة النرويج، إلى وضع عبئا كبيرا للغاية علينا والتي بالتأكيد لا يمكن أن يستمر في السنوات القليلة المقبلة. لذلك، سيتطلب هذا الأمر إجراء مزيد من المناقشات داخل اللجنة. ولكن الشيء الوحيد الذي يمكننا أن نؤكده، أننا ربما أو بالتأكيد لن نكون قادرين على الحفاظ على نفس المستوى من المساهمة. وفي هذا الصدد، كان الإعلان عن توسيع قاعدة المانحين إلى حد كبير موضع ترحيب في وضعنا الراهن.

ومرة أخرى، أود أن أشكر لجنة توجيه الإنترنت البرازيلية على هذا وأتوجه بالشكر إلى السكرتير التنفيذي للجنة على مشاركته في هذا الاجتماع، هارتموت غليسير، والعديد من أعضاء مجلس اللجنة الذين منحونا شرف وجودهم في اجتماعنا والذين يتبعونا عن كثب. وهذا دليل آخر على هذا النوع من الدور والنموذج الذي نتبعه محليا، وأننا سعداء للغاية لتقديم الدعم في سياق ICANN.

شكرًا.

الرئيس شنايدر: شكرًا جزيلاً لمندوب البرازيل.

ممثل هولندا. شكرًا.

ممثل هولندا: نعم، شكرًا لك، حضرة الرئيس. وشكرا لكم أيضا، زملائي من المانحين. أعتقد أنهم تحدثوا بشكل جيد عن الوضع الراهن.

ولكن ما أريد قوله ينحصر فقط في أمرين إضافيين. أعتقد أولا وقبل كل شيء، أود أن أؤكد أنه سيكون لدينا فجوة مالية في حالة أن تصبح حكومتي أيضا غير قادرة على تقديم الدعم في السنة المقبلة بنفس المستوى، وهذا يعني أن التزامنا بالدعم لمدة خمس سنوات سينتهي هذا العام.

وهكذا فإن هذه الفجوة، بما في ذلك الإسهامات الجديدة، ستظل موجودة في العام المقبل.

ثانيا، أريد أن أوكد على العمل الجيد الذي قام به فريق العمل المكون من ميشيل، توم، وتريسي. ولكني أيضا أود أن أضيف أن، كما قال الرئيس، أنه نموذج هجين حقيقي. إنه نموذج هجين اتفق عليه جميع أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية في البداية، والذي يمكنه أن يعمل فقط بالطريقة التي تتيح وجود فريق فني يتساوى مع جانب ICANN - - أولوف، جوليا، كارين، وربما البعض الآخر، حتى -- مما يؤدي إلى تحقيق توازن في توزيع عبء العمل علينا في عضوية اللجنة الاستشارية الحكومية. وهذا لا يتعلق فقط بشأن عملهم الذي يرتبط مع ICANN، ولكن فيما يتعلق بكل أوجه العمل الكثير مما هو مطلوب داخل ICANN لكي يسهل مهمتنا، وإلى جانب ذلك، لدينا كافة التسهيلات التي نحصل عليها من ICANN، مثل الترجمة والمرافق والنصوص المدونة، وما إلى ذلك.

لذلك أعتقد أن هذه الصيغة تعمل بشكل جيد للغاية بالنسبة لنا. وهي تسير وفقا لرغباتنا منذ بضع سنوات مضت كما اتفقنا.

لذلك أود أن أشير إلى أنه يمكننا الحصول على نفس المستوى من الدعم بشأن العمل الذي قامت به أمانة المجموعة الأسترالية للتحسين المستمر بنفس المستوى الذي نحظى به الآن.

شكرًا.

الرئيس شنايدر: شكرًا لك، توماس. أعتقد أنه من الملائم الآن التصفيق بحرارة للجهات المانحة الثلاث لأننا عادة لا نفكر في ذلك، ولكنهم استثمروا بشكل كبير في تحقيق هذا الدعم وتوفير الاستدامة لمدة خمس سنوات. أشكركم جميعا على هذا، حيث أنه أمر هام بشكل أساسي.

[تصفيق]

وبهذا، وكما ذكرتم، فإن الوضع سيكون كالتالي، أن التمويل متاح حتى نهاية هذا العام من الجهات المانحة الحالية. وتدخلت الجهات المانحة الجديدة حيث كانت المبالغ التي ساهم بها المانحين الرئيسيين الثلاثة عالية جدا، وكانت أعلى مما حصلنا عليه من الجهات المانحة الإضافية الجديدة. لذلك نحن حقا بحاجة إلى مشاركة هذا العبء مع مانحين أكثر من ذلك. كما أنه -- كلما ازداد عدد المانحين الجدد لدينا، أصبح من الأسهل على المانحين الحاليين القول -- كيف سندير الأمر على المستوى الوطني، لأنني أعرف كيف تجري هذه الأمور لأنني أيضا أطلب أموال من حكومتي، ويقولون لماذا علينا أن ندفع؟ لقد دفعنا العام الماضي. لماذا علينا أن ندفع العام المقبل كذلك؟ ماذا عن الآخرين؟

وإذا لم نستطع توفير مانحين آخرين لكي ينضموا إلينا، ثم فربما يعتقدون، أيضا، أن الأموال تذهب إلى صديق لكم أو أيا كان. فإذا كنتم تستطيعون قول بأننا بدأنا الأمر، وقد انضم إلينا البعض الآخر، فإن هذا سيكون أيضا بمثابة إشارة إلى أنكم لا تقومون بالأمر بمفردكم، ولكن في الواقع أن الجميع يقدرون المؤسسة أو الخدمة التي تدعمونها، مما يجعل من الأسهل لكم في الواقع الاستمرار في تلقي بعض الأموال أو الحصول على موافقة أولئك الذين يتعاملون مع هذه الأموال. لذا، هذا هو الدافع الواضح بشدة للجميع، لكل واحد منا. ولا تهم قيمة الأموال التي يمكنكم المساهمة بها، ولا تهم القناة التي ستمر من خلالها هذه الأموال، حيث لدى البعض ترتيبات تمنع الدفع مباشرة إلى ICANN. في حين لدى البعض الآخر ترتيبات مباشرة -- لذلك علينا إيجاد آلية للقيام بذلك. ولدى البعض الآخر -- الآخر، آلية تعتمد على القواعد القانونية الخاصة بكم. فعلى سبيل المثال، لدينا أيضا تحديا يتمثل في أن لدينا أساس قانوني لا يسمح لنا بمجرد دفع المساهمات المالية لأن ذلك من شأنه أن يكون بمثابة دعم في حين أنه ليس لدينا أساس قانوني للقيام بذلك، لذا علينا أن نجد وسيلة أخرى وما إلى ذلك. كما أن لدينا تحديات إدارية، ولكن إذا توافرت الإرادة السياسية، فستجدون حلاً دائما، بغض النظر عن المسار الذي سيُتبع،

والذي سينتهي به المطاف في الواقع بالمساهمة في المجموعة الأسترالية للتحسين المستمر حتى يتمكنوا من القيام بعملهم، وسنجد وسيلة لذلك. وهذا واضح.

وبذلك لن يكون هناك أي عبء -- إذا توافرت الإرادة السياسية، فلن يكون هناك عبء فعلي ويمكن القيام به. لذلك لا يهم قيمة المبلغ الذي يتم المساهمة به، لأننا بحاجة إلى مزيد من الأسماء من حيث الأعضاء الذين يقولون، نعم، أنا سعيد بتقديم هذا الدعم، ولا يوجد حد للمبلغ الذي يتم المساهمة به. وأيضا ما هي المدة المعنية. وقد يقول البعض أننا هذا العام في حالة تمكننا من تقديم شيء. وسوف نساهم لمدة عام واحد، لأننا لا نعرف ما سيحدث في العام المقبل. وقد يقدم البعض الآخر مساهمة بمبلغ معين على مدى ثلاث سنوات، على مدى خمس سنوات، أيا كان. أي شيء يمكن أن نحصل سيتحول في نهاية المطاف إلى الخدمات التي نحن -- التي يتم توفيرها لنا. حسنا مرة أخرى، هذه المعادلة بسيطة إلى حد ما.

لذلك، من فضلكم، هذا يمثل دافع للجميع. أرجو التفكير في الأمر. أرجو التفكير فيما يمكن أن تسهموا به لـ -- للأمانة. قد يكون أيضا، مثل، على سبيل المثال، في حالة البرازيل ليست في الواقع الحكومة، هي من يشارك في الواقع، وهناك حالات أخرى، ولكن ثمة شخص ما يعمل مع الحكومة ويمكنه تحمل هذا العبء على المستوى الوطني، ولديه مصلحة مشتركة في أن تعمل اللجنة الاستشارية الحكومية في بيئة أصحاب المصلحة المتعددين. وذلك أيضا على المستوى الوطني. قد يكون هناك العديد من أصحاب المصلحة الذين يساهمون. قد تكون هناك مجموعة من البلدان التي لديها هيكل حسب ما تعتقدون، هيئة دولي أو إقليمية يمكنها أن تساعد. مهما كان القناة. فإذا توافرت الإرادة السياسية، وإذا كنتم تعتقدون أن لديكم الرغبة في الاستمرار في الاستفادة من الأمانة الخاصة بنا بمستوى كاف، لذا أرجو التفكير في هذا الأمر، والتحدث مع بعضكم البعض ومساعدتنا على إيجاد وسيلة للحصول على هذا على المستوى التالي من الاستدامة. من.

شكرًا جزيلاً لكم.

المفوضية الأوروبية، ثم النرويج.

ممثل المفوضية الأوروبية: شكرًا لك، سيادة الرئيس.

فقط أريد أن أتوجه بالشكر، إلى الجهات المانحة الحالية والمستقبلية وغيرها، والقول بأننا سعداء لأننا قادرين على المساهمة ماليا في أمانة اللجنة الاستشارية الحكومية.

في الماضي، عندما كانت اللجنة الاستشارية الحكومية أصغر من ذلك بكثير، حيث كانت المفوضية الأوروبية نفسها تشكل أمانة اللجنة الاستشارية الحكومية لبضع سنوات، لذلك كان لدينا التزام واضح منذ سنوات عديدة. ولكن الآن، وكما ذكر سابقا، بما أن لدى اللجنة الاستشارية الحكومية المزيد والمزيد من الأعضاء، وبما أن القضايا التي نريد من اللجنة الاستشارية الحكومية معالجتها تتزايد وأصبحت أكثر تعقيدا، أصبح من الضروري أن يكون لدينا أمانة مستقلة.

ولدينا اعتقاد أن الأمانة المستقلة قادرة على تسهيل العمل -- فعلى سبيل المثال، يؤدي تقديم تقارير موضوعية ومحايدة تشرح القضايا المطروحة والخيارات المتاحة أمام اللجنة الاستشارية الحكومية -- إلى تحسين فعالية وتأثير اللجنة الاستشارية الحكومية إلى حد كبير.

لذا، فإننا نأمل أن يستوعب الآخرين أهمية وقيمة هذا وأن يساهموا أيضا في المشاركة في تحمل الأعباء من أجل أن يكون لدينا مثل هذه الأمانة ذات الأداء الجيد كما قيل.

أريد فقط أن أكرر ما قاله الرئيس. حتى المبالغ الصغيرة، إذا جاءت من مجموعة متنوعة من البلدان، فإنها ستكون حاسمة في ضمان أن نحافظ على حسن أداء الأمانة واستقلاليتها.

شكرًا.

الرئيس شنايدر: شكرًا. لدي المملكة المتحدة وهولندا والأرجنتين.

ممثل المملكة المتحدة: نعم. شكرا لك، سيادة الرئيس وشكرا لكم والمانحين على تحديد المشكلة والدعوة إلى تقاسم العبء، كما تقولون، بشكل واضح.

ولذلك تعد المملكة المتحدة أحد أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية الذين يناقشون ما أشرتم إليه، سيادة الرئيس، وبالفعل بدأ النقاش على أعلى مستوى مع وزير بلادي يوم الاثنين، وأشار بالتأكيد إلى أن الإرادة السياسية سوف تساعد في ذلك.

والآن لقد تقبلت التحدي المتمثل فعلا في توفير الأموال، كما تعلمون.

لذلك أريد فقط -- لقد وضعت مخطط للتو لما أحتاجه. وأقول هذا لأنني متأكد أن العديد من الوزارات تعاني من نفس المشكلة، حيث نخضع لسياسة التقشف. نحن نرشد الإنفاق. إننا نخفض في كل عام كمية الإنفاق. لذا، لقد عرضت القضية، كما تعلمون، على زملائي في الوزارة وفي وزارة المالية عن -- كما تعلمون، تخصيص بعض الأموال لتوفير لتمويل -- لصندوق الأمانة.

لذلك أنا بحاجة إلى مجموعة من الوثائق، كما تعلمون، لكي أستطيع القيام بذلك. وربما يواجه العديد من الزملاء نفس الموقف.

لذلك حددت للتو ما أحتاج إليه.

أعتقد، أولا وقبل كل شيء، أنني بحاجة إلى مراجعة طريقة أداء النموذج الهجين، لذلك أتساءل إذا كان لديكم وثيقة تحدد، بمساعدة من الجهات المانحة، الجهات المانحة الحالية، طريقة أداء النموذج الهجين.

ثانيا، مراجعة طريقة أداء المجموعة الأسترالية للتحسين المستمر في تقديم خدمات الأمانة. ونحن نعلم جميعا أنهم قاموا بعمل رائع، بالطبع، ولكني بحاجة إلى وثيقة تحدد ذلك.

ثم ثالثا، أنا في حاجة إلى وثيقة تحوي خطة خمسية مستقبلية، كما تعلمون. أن -- لقد تحدثنا عن هذا من حيث الاستثمار وتقديم الدعم اللجنة الاستشارية الحكومية ومكانتها هنا في مجتمع ICANN، وبعض التطلع نحو الأمام لدور الأمانة في السنوات الخمس المقبلة.

أحتاج بالضبط إلى تحديد مهام الأمانة، لذلك أحتاج إلى قائمة من الوظائف وما إلى ذلك، مع بعض الإشارات إلى الميزانية التي يحتاجون إليها لكل وظيفة أساسية. ولا أعرف إذا كان هذا متاح بالفعل. ثم، من الذي يتولى الإشراف على النفقات. فكما تعلمون، من -- ما هي الآلية التي تضمن إنفاق الأموال على نحو فعال وبأكبر قدر من الكفاءة الممكنة.

ثم أحتاج حقا نوع من -- ما هو؟ إنه نوع من الإدراك -- كما تعلمون، ما الذي سنحصل عليه في مقابل الإسهام بأموالنا، كما تعلمون. هذا هو ما، كما تعلمون، يقوله الأشخاص في وزارة المالية. **"لماذا ننفق هذه الأموال؟ ماذا ستجني المملكة المتحدة من ذلك؟"**

ما أقصده، أستطيع وصفه، كما تعلمون، أن هذا هو -- أننا لا نستطيع أن نؤدي عملنا هنا دون دعم من الأمانة، كما لا يمكن للقيادة القيام بعملها، وما إلى ذلك، حسب ما تم وصفه. لذلك أنا فقط بحاجة إلى نوع من الفهم، مجموعة من النقاط الأساسية، **"هذه هي الفائدة التي ستعود على أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية بشكل فردي."**

حسنا، إنها -- كما تعلمون، إن عمليات الحصول على موافقة للحصول على الأموال صعبة للغاية. لذا، ما أحتاج إليه هو هذا النوع من قائمة الوثائق.

لذلك أنا -- وربما أنتم -- كما تعلمون، والمجموعة الأسترالية للتحسين المستمر والجهات المانحة لديكم بالفعل مجموعة تلك الوثائق. وأود أن أمضي قدما في هذا وأقدم للإرادة السياسية حسب ما قال وزير بلدي، **"نعم، بالتأكيد، كم تحتاج؟"** شكرًا.

الرئيس شنايدر: شكرًا. أرى أن المملكة المتحدة منظمة بيروقراطية إلى حد ما. ولكن بالطبع نحن نفهم بالفعل ونحن -- أعني، لدينا هذا التقرير الأول عن بضعة اجتماعات سابقة حيث قمنا بإجراء تقييم عن عمل المجموعة الأسترالية للتحسين المستمر، ومن ثم نشعر بالتقدير تجاه ما تم تسجيله من اللجنة الاستشارية الحكومية، كما نقوم بتجميع حاليا، فيما يتعلق بإجراءات، مثل طريقة العمل الفعلية -- كيفية تنظيمه و، كما تقول، من الذي يشرف على هذا، وما إلى ذلك. حيث يوجد عقد، بطبيعة الحال، بين -- في الوقت الحاضر بين المجموعة الأسترالية للتحسين المستمر وICANN لأنه لا يوجد كيان قانوني لدي اللجنة

الاستشارية الحكومية. وهذا العقد سيتم تجديدها أو استبداله بموجب عقد آخر من نوع مختلف. وهذا أمر أخر سيتوجب علينا التعامل معه. سنبدأ في الواقع -- لقد بدأنا بالفعل في التفكير في الإصدار التالي من هذا. لذلك ثمة عدد من العناصر، بطبيعة الحال، تحتاجون جميعا إلى معرفتها، وبالطبع يحظى هذا الأمر، كما أعتقد، بأولوية قصوى، لذلك نحن نعمل على ذلك الآن.

نعم، ممثل المملكة المتحدة، رجاءً.

ممثل المملكة المتحدة: نعم. شكرًا جزيلا. ثمة نقطة واحدة لم أتحدث عنها. كيف يمكننا الدفع؟ ما هي الخيارات، آليات الدفع الفعلي؟ أحتاج إلى معرفة ذلك أيضا. شكرًا.

الرئيس شنايدر: بطبيعة الحال، تعطيني المال وسوف أعطي 50% إلى المجموعة الأسترالية للتحسين المستمر، وسيتم استثمار بقية المال للقيام بأشياء جيدة لعائلتي وما إلى ذلك.

[ضحك]

ممثل المملكة المتحدة: لديك سيارة سيتروين 1958، أليس كذلك.

الرئيس شنايدر: لا، سوف استورد بليموث 48 من كوبا لأنها كبيرة إلى حد ما.

[ضحك]

لا، -- يمكنني بصفة أساسية شرح الوضع لك، في كلمتين. عندما يتم إبرام العقد مع ICANN، ستقوم ICANN بالدفع مقابل الخدمات التي تقدمها المجموعة الأسترالية للتحسين المستمر لأنهم طرفي العقد، ولكن ICANN تدفع فقط -- وهي غير مهتمة

بالاشتراك في الأمر لكن نظرا لعدم وجود أي كيان قانوني آخر، كان هناك ICANN كطرف ثاني في العقد. حيث تدفع ICANN فقط إذا حصلت على الأموال منا. "فنحن" المانحين. ولكن توجد بعض الأسباب التي تجعل من الصعب إرسال تلك الأموال مباشرة من الجهات المانحة لـ ICANN، وأيضا لأسباب عملية، بالنسبة للجهات المانحة، من الأسهل بالنسبة لهم دفع المال دفعة واحدة، ولكننا نفضل الحصول على الفواتير منتظمة من المجموعة الأسترالية للتحسين المستمر والتي -- نعتمدها بالموافقة، وعندما تتم الموافقة على الفواتير، تسدد ICANN المال. ولكن ليس هذا هو المبلغ لمدة عام كامل، حيث يتوقف ذلك على الفواتير التي تأتي بصفة أساسية بعد كل اجتماع. وهذا يعني أننا فتحنا -- أننا بحاجة إلى فتح حساب مصرفي حيث يمكنكم فعلا - يمكن للمانحين إيداع الأموال فيه وثم يمكنكم دفع مبلغ الفاتورة لـICANN والتي تدفع بعد ذلك إلى المجموعة الأسترالية للتحسين المستمر. أتمنى ألا يكون هذا الأمر معقد لدرجة تعوق الفهم. ولذلك -- من أجل الحصول على حساب مصرفي، تتمثل أبسط الحلول في إنشاء الجمعية السويسرية، وهي جمعية بموجب القانون السويسري، لأنكم بحاجة إلى ثلاثة أشخاص لكي يتمكنوا من إنشاء هذه الجمعية. وبالتالي لن تكونوا مضطرين إلى تحمل عبء إداريا كبيرا. وسوف يتحقق البنك من عدم وجود غسيل أموال، وإذا سارت الأمور على ما يرام، يمكنكم الحصول على حساب مصرفي. وكما أنه يكون معفى من الضرائب.

حسنا، هذا هو الوضع، ولكن كما قلت، تم إنشاء هذا كأداة للسماح للمانحين في ذلك الوقت بإجراء التحويلات. إذا -- اعتمادا على الأسس القانونية وعلى الأحكام الخاصة بكم، إذا كنتم بحاجة إلى شيء آخر، فسيتم إنشاؤه وهذا هو -- كل شيء بمنتهى الشفافية، فلا توجد أسرار في هذه الأمور. إننا بحاجة فقط إلى التأكد من أن أولئك الذين هم على استعداد للدفع يمكنهم أن يدفعوا بالفعل، من خلال أي طريقة تتطلب الشفافية والوضوح، وإذا كان لدى أي شخص أسئلة أو بعض العناصر التي يمكن أن نرفقها على الموقع الإلكتروني، سيتم تضمينها باعتبارها معلومات نقوم على إعدادها حتى نتمكن من إحاطتكم بها علماً. لذلك سوف نضع أجزاء من شأنها أن تصف أنشطة الأمانة وكيفية عملها وما هي الفوائد، وسوف تُعرض وثيقة أخرى من شأنها أن توفر بعض المعلومات عن كيفية، على المستوى العملي، نقل الأموال والرقابة على الخدمات والقيام بها، حيث يتمتع هذين الجزأين بنفس القدر من الأهمية، بطبيعة الحال.

أتمنى أن يكون هذا الأمر واضحا بما يكفي ولكن ليس لفترة طويلة جدا.

لدي ممثل هولندا.

ممثل هولندا: نعم. شكرًا لك، توماس. شكرًا لك، سيادة الرئيس. وشكرا لكم، المملكة المتحدة، أعتقد أن الأمر جدير بالاهتمام وهذا الشيء حيث -- دعونا نقول الأشياء المختلفة التي تحتاجون إليها. وكما أشار الرئيس، نحن نعمل على إعداد هذه الوثيقة.

كما أود أن أضيف إلى ما قاله توماس، أن الوثيقة ستحتوي على جزأين. أحدهما -- سيتعلق -- دعونا نقول وثيقة الشق السياسي، والتي تتطلب منكم في الواقع -- إلى أن يقدم للإدارة، وما إلى ذلك. والوثيقة الثانية ستتعلق بالشق الإداري، حول كيفية عمل هيكل، ما هي الإدارة المالية، مع من سنتواصل، وما إلى ذلك.

لذلك أعتقد أن وجهة النظر التي طرحها ممثل المملكة المتحدة تتناسب بشكل جيد للغاية مع واحدة من هاتين الوثيقتين. شكرًا جزيلاً لكم.

الرئيس شنايدر: شكرًا. لدي الأرجنتين وبيرو.

ممثل الأرجنتين: شكرًا لك، سيادة الرئيس. أولا وقبل كل شيء، أود أن أشكركم، الدول المانحة والدول المانحة الجديدة، على مساهمتكم في الأمانة. كما أتوجه بالشكر إلى موظفي المجموعة الأسترالية للتحسين المستمر وICANN على الجهد الكبير الذي يقومون به، وعلى التقارير وكل أوجه المساعدة المفيدة للغاية وجيدة جدا التي تقدمها لنا من أجل اللجنة الاستشارية الحكومية ولمجموعات العمل.

وكما سمعتم في الأخبار، لدينا حكومة جديدة في الأرجنتين لذلك أنا -- سوف أتعهد بأن أطلب -- المساعدة من الحكومة، ولكن أعتقد أن الوثائق التي أوضحتها المملكة المتحدة

ستكون مفيدة للغاية، وبطبيعة الحال، لو صيغت باللغة الإسبانية. حيث يمكنني تولي أعمال الترجمة إذا لم تكن ستستغرق وقتا طويلا ولكن الترجمة إلى الإسبانية ستكون مفيدة للغاية. لأنهم سوف يسألون لماذا وكيف وكل تلك الأمور. لذلك لن أكرر ما قاله مارك لأنه أسهب بصورة كبيرة في وصف التفاصيل.

سؤال آخر.

هل من الضروري أن تكون المساهمة من مؤسسة ذات صلة بالحكومة؟ هل يمكن أن تأتي المساهمة من القطاع الخاص؟ هل من الممكن ذلك أم لا؟ فثمة احتمال أن ترتبط المؤسسة بالحكومة أو الحكومة نفسها أو غيرها من المؤسسات أو مصادر تمويل أخرى؟

وذكرتم أن المبلغ يمكن أن يكون أي قيمة. شكرًا.

الرئيس شنايدر: طالما أن الأمور تتسم بالشفافية والوضوح، فكل ما هو قابل للتنفيذ، بطبيعة الحال، سيكون موضع تقدير، لذلك الأمر متروك لكم باعتبارك عضو في اللجنة الاستشارية الحكومية بشأن تنظيم الوضع المناسب على المستوى الوطني أو على مستوى الدولي حول كيفية - - من هم شركاؤك الذين سيشاركون في تحمل هذا العبء.

لذلك -- الأمر بالطبع في متناول أيدينا. نستطيع -- الأمر متروك لنا. ولن يخبرنا أحد عن كيفية تنظيم هذا الأمر. أرجو أن أكون قد أجبت على سؤالك. بيرو؟

ممثل البيرو: شكرًا لك، سيادة الرئيس. أود أن أتحدث باللغة الإسبانية.

عندما تناولنا هذه المسألة في اجتماع دبلن، قلت إن سأتولى معرفة كيف يمكن أن نشارك في هذا الجهد في بلدي، وسوف اتولى الأمر اقتداء بجيراننا في البرازيل، ولقد انضممنا إلى قائمة المانحين وفق إمكانياتنا وأيضا من خلال شركة أمناء السجل .PE. هذا النطاق.

وأعتقد أن هذا هو النموذج الذي يمكن اتباعه، كما يمكن لبلدان أخرى بنفس مستويات التنمية الاقتصادية مثل بيرو اتباع هذه الخطوات ويجب أيضا أن تفعل ذلك. نحن نتلقى الدعم - - من الأمانة التي تتجاوز وظائف السكرتارية، وتوجد عدد قليل من الأشخاص هنا يستطيعون تخصيص 100% من وقتهم لعمل اللجنة الاستشارية الحكومية في عواصم بلادهم.

وبالنسبة لي، يجب علي أيضا تولي العديد من المسؤوليات الأخرى، والعمل الذي تقدمه الأمانة لي يعد أمر ضروري لأنه يساعدني حقا في التمييز، في تحديد الأمور العاجلة من تلك التي أستطيع -- أستطيع أن أقوم بها في وقت لاحق. لذلك أعتقد أن فريق الأمانة يقوم بعمل رائع وهذا هو الجهد الذي يجب على الجميع الانضمام إليه، وإذا كانت بيرو تستطيع أن تفعل ذلك، يمكن للبلدان الأخرى أن تفعل ذلك أيضا،

بعد دراسة بالطبع الوسائل والإمكانيات المتاحة لهم.

حسنا، أعتقد أن الوقت قد حان الآن بالنسبة لنا جميعا أن نشترك، البلدان الكبيرة والصغيرة، بناء على إمكانياتنا. شكرًا.

الرئيس شنايدر: أشكرك على ملاحظاتك، ممثل بيرو.

متحدث غير معروف: شكرًا لك، سيادة الرئيس. أولا وقبل كل شيء، أود أن أشكر الدول المانحة الحالية والجديدة أيضا، وأريد، على وجه الخصوص، أن أشكر الأمانة على العمل الممتاز الذي يقومون به. إنه أكثر من ممتاز.

نعم، وأعتقد أنه سيكون من المفيد للغاية أن يتوافر لدينا كل هذه المعلومات في شكل مكتوب. أنا لا أطلب ترجمة باللغة المجرية، لأن اللغة الإنجليزية سوف تفي بالغرض.

من المثير للاهتمام أن يتوافر حساب مصرفي سويسري. ولكن تراودني بعض الشكوك بأن المسؤولين سيرغبون في تحويل الأموال إلى حساب مصرفي سويسري، ولكنه أمر لا يزال قابل للتنفيذ. وسأحاول أن أبذل قصارى جهدي. وربما يكون الأمر بسيط على هذا النحو. سأحاول إقناع الحكومات بإمكانية المساهمة. شكرًا.

الرئيس شنايدر: شكرًا. ومرة أخرى، لمجرد التوضيح، كنا في وضع قبل سنوات قليلة مضت حيث لم تكن تتوافر لدينا أي وسيلة لتحويل الأموال، وبالتالي، يعد هذا الأمر بمثابة وسيلة لحل المشاكل. وإذا كنا بحاجة إلى أدوات أخرى لحل مشاكل أخرى، سيتم التوصل إليها. ذلك واضح للغاية.

ممثل سنغافورة.

ممثل سنغافورة: شكرًا لك، سيادة الرئيس. تقدر سنغافورة العمل الجيد الذي قدمته المجموعة الأسترالية للتحسين المستمر لنا على مدى السنوات الخمس الماضية، كما تدرك سنغافورة القضية التي تتعلق بالاستقرار المالي.

ونحن نعتقد أن الكثير من أعضاء يتفقون على هذا الرأي ولكن سيمثل تخفيض القيمة من خلال إطار الدفع الحالي تحديا أمام تحمل عبء المساهمة. وأعتقد أنه تم إجراء الكثير من النقاش حول كيفية وصف ذلك إلى حكومتنا. وهذا ينطبق على سنغافورة.

إننا نرغب في تقديم اقتراح بشأن جانب آخر، بشأن جانب المساهمة.

حيث يمكن للجنة الاستشارية الحكومية النظر في اعتماد نظام مساهمة مماثل لنظام الاتحاد الدولي للاتصالات، ولكنه يكون أقل تعقيدا في البداية. ويمكن إجراء مساهمة الأعضاء في ظل نظام الاختيار الحر من حيث تقديم مقياس للمساهمة بمبالغ متدرجة. ويمكن للأعضاء بهذه الطريقة الاحتفاظ بالحرية في اختيار مبلغ المساهمة ويجب الاحتفاظ بسجلات مساهمة الأعضاء. شكرًا.

الرئيس شنايدر: نشكر سنغافورة. في الواقع، هذا أمر بدأنا في طرح الأفكار بشأنه أيضا.

أريد فقط عرض شرح سريع حول كيفية عمل هذا النظام في الاتحاد الدولي للاتصالات.

في الاتحاد الدولي للاتصالات، لديهم ما يسمى وحدة المساهم، والتي تبلغ 318 ألف فرنك سويسري. وأنا أعرف القيمة لأني وقعت بنفسي على المساهمات. وبعد ذلك يمكن

لكل دولة تحديد عدد الوحدات التي تدفعها. وهي -- أعتقد أن الحد الأقصى الذي تم دفعه هو 15 أو 30 مساهمة في السنة، والحد الأدنى هو ربع مساهمة.

لذلك على كل دولة أن تساهم بشيء، كل دولة من الدول الأعضاء، ولكن القرار يعود إلى الدولة. ولا يعتمد الأمر على أي معايير أخرى غير الاختيار الخاص بك بشأن قيمة الأموال التي تستطيع وترغب في المساهمة بها.

وهذا موضوع ناقشناه سواء إذا كان هذا النموذج يمكن أو ينبغي أن يستخدم في اللجنة الاستشارية الحكومية أم لا.

ولكن ينبغي بالتأكيد اتخاذ قرار بشأن هذا لأن ذلك قد يكون له بعض الآثار إذا أجبر الأشخاص على الدفع.

فإذا كان لنا أن نستخدم مثل هذا النظام، سيكون اقتراحي هو وضع مبلغ ضئيل جدا، جدا، للمساهمة، وهو الأمر الذي لن يؤذي أحدا ولن يؤذي أي دولة، بغض النظر عن تلك الدولة، ومن ثم يمكنكم اتخاذ قرار إذا كنتم ستدفعون مساهمة واحدة أو 500 مساهمة أو 15 أو 75 أو 2000 وحدة مساهمة. لقد قمنا بدراسة هذه فكرة بسعادة ولكن هذا سوف يحتاج إلى بعض الوقت. ونحن بحاجة إلى بعض الوقت للتفكير في المزايا والمخاطر المحتملة في عرض هذا، ولكن دعونا نترك هذا الأمر.

ونأمل أن نتمكن من تحقيق هذا الأمر على أساس طوعي تماما. وإذا لم يتحقق ذلك، علينا أن نبدأ في التفكير أكثر -- سوف نفكر في هذا على أي حال، ولكن سيكون علينا إجراء مناقشة ضرورية بشكل إلزامي أكثر، ولكن أعتقد أنه في نهاية المطاف، سيكون المبلغ - - يجب أن يكون دائما وفق تقديرات الحكومة لأنه من الواضح أن المواقف تختلف، كما أنها قد تتنوع مع مرور الوقت. فالجميع ليس في نفس الوضع كل عام. لذلك نحن بحاجة أيضا إلى وضع هذا الأمر في الاعتبار بشيء من المرونة.

شكرا لهذا.

ممثل النرويج؟

المتحدث باسم دولة النرويج: شكرًا لك، سيادة الرئيس. لدي تعليق سريع فقط للحصول على معلومات أقدمها للحكومة في بلادي، وذلك لأنه في إدارتنا، نتعامل مع هذه المساهمة التي نقدمها إلى أمانة اللجنة الاستشارية الحكومية بنفس الطريقة التي نتعامل ونحدد بها مساهماتنا في الاتحاد الدولي للاتصالات وغيرها من المنظمات الدولية. لذلك نحن ننظر إلى هذا باعتباره مبلغ نساهم به في المنظمات الدولية الأخرى بنفس الطريق. وهذه هي الطريقة التي نتعامل بها مع حكومتنا على المستوى الداخلي. شكرًا.

الرئيس شنايدر: شكرًا. حسنا، كما ترون، لكل بلد قواعد داخلية مختلفة، ويجب عليهم اتباعها، بطبيعة الحال، من أجل تحقيق ذلك.

إندونيسيا.

ممثل إندونيسيا: نعم. توماس، من المثير للاهتمام أن أحدثكم عن التشابه مع تمويل الاتحاد الدولي للاتصالات. وبناء على -- أتفق معكم على أن كل بلد لديه لوائح مختلفة، وما إلى ذلك. والآن، فيما يتعلق بالاتحاد الدولي للاتصالات، تقدم إندونيسيا أيضا التمويل للاتحاد الدولي للاتصالات لأننا أيضا عضوا في مجلس الاتحاد الدولي للاتصالات، وما إلى ذلك.

ويتم ذلك من خلال الإجراءات الإدارية باعتبار أن الاتحاد الدولي للاتصالات يعتبر بمثابة منظمة حيث تكون البلد من الدول الأعضاء فيه. وباعتبارك من الدول الأعضاء، يجب عليك التمويل. وهذه هي لوائح الاتحاد الدولي للاتصالات.

والآن، كيف يمكننا القيام بذلك في اللجنة الاستشارية الحكومية نفسها؟ هل -- ليس لدينا شيء مشابهة كدول أعضاء في اللجنة الاستشارية الحكومية أو دول أعضاء في ICANN. هل يمكن أن نرى إجراءات إدارية من هذا القبيل؟

وأنا نفسي لا أعرف كيف يمكنكم القيام بذلك في سويسرا. ولكن في إندونيسيا، على سبيل المثال، تتم آلية التمويل هذه من خلال وزارة الخارجية للمنظمات التي لدينا عضوية فيها.

لذا، أريد فقط أن أعرف الإمكانيات التي يمكننا -- عندما تنظرون في نظام الاتحاد الدولي للاتصالات، سواء كنا نستطيع أن نقول أيضا الإجراءات الإدارية في نظام الاتحاد الدولي للاتصالات للحصول على التمويل. كما تعلمون، أنه مجرد فضول أن أعرف لأنني يجب أن أقدم تقرير عن ذلك في بلدي. شكرًا.

الرئيس شنايدر: شكرًا جزيلاً لممثل إندونيسيا.

أعتقد أن -- علينا أن نصدر قرار بشأن هذا لأن الوقت ينفذ. ولكن أعتقد -- أعتقد أننا جميعا نتفق على أن هذا كان من الضروري لكي نفهم موضعنا من هذه القضية وما الذي يمكننا القيام به وما يجب علينا القيام به من أجل ضمان استدامة هذه الاستعدادات التي لا نريد أن نفقدها أو لا نريد أن نرى أي تراجع فيها ولكن في الواقع تطور.

لذا يرجى الإحاطة بذلك. أرجو التفكير في الأمر. تحدثوا سوياً. تحدثوا مع بعضكم البعض على المستوى الوطني. وإذا كان لديكم أي أسئلة، أرجوا التوجه إلى أي واحد منا. فكل الأبواب مفتوحة لمناقشة أي تحد قد تواجهون عند القيام بهذا العمل.

لذا، سأكتفي بها القدر، وسننتقل إلى المرحلة التالية وهي البند رقم 20. وهو يتعلق بتحديث مجموعات العمل المختلفة. فكما تعلمون، لسوء الحظ، لم يكن يتوافر الكثير من الوقت للحديث عن هذا في -- من قبل، ولكننا نأمل أن يتغير هذا في المستقبل الآن مع مرحلة الانتقال، على الأقل بالنسبة لبعض النقاط الرئيسية، التي يجب أن نناقشها. سيكون لدينا مساحة أكبر في المستقبل لتخصيص الوقت بشكل مختلف.

ولكن قبل أن نفعل ذلك، يود أولوف الإعلان عن أمرا ما.

أولوف نوردلينغ: شكرًا جزيلاً سيدي رئيس الجلسة. لدي إعلان مثير للاهتمام. عندما يتعلق الأمر بتذاكر الحفل، سأل البعض منكم عما حدث بالنسبة لهذا الأمر. لقد صدرت عنهم وما الذي سيحدث.

حسنا، لقد وعدوني أنه بمجرد وصول التذاكر، سيتم تسليمها لنا. لا أعرف بالضبط كيف، ولكن أعتقد أن الأمر سيتم بسرعة. وبعد ذلك سنقوم بتسليمها هنا في هذه العملية. ونأمل، أن نتمكن من حضور حفل الليلة، نعم، مما سيتيح توفير كل شيء مع البيان الرسمي، بطبيعة الحال. شكرًا.

الرئيس شنايدر: شكرًا. رأيت جولي تسير وفي يدها حقيبة. هل هي التذاكر، ماذا لديك في الحقيبة؟ حسنا، هي لديها.

حسنًا. سوف نصطف خلفها بحسب المعايير التي نتوافق بشأنها بشكل كامل بحيث يحظى الجميع، بطبيعة الحال، بحقوق متساوية للحصول على البطاقات التي تسمح لكم بالمشاركة في هذا المهرجان على قدم المساواة. حسنًا. أشكرك جزيل الشكر على هذه المعلومات.

دعونا نعود إلى مجموعات عمل اللجنة الاستشارية الحكومية؛ فالوقت محدود. علينا أن نقوم بذلك بأسرع وقت ممكن. وتتلخص الفكرة في أن نعطي كل مجموعة الفرصة لكي تعرض بإيجاز آخر التطورات.

وإذا كانوا في حاجة إلى قرار من اللجنة الاستشارية الحكومية، الذي سيتم الإشارة إليه بوضوح، سنرى ما الذي يمكننا القيام به، ويمكننا أن نصل إلى هذا القرار.

لذلك سيتم عرض البند 20 من جدول الأعمال. دعونا نبدأ بمجموعة عمل السلامة العامة. إنها مفوضية الاتحاد الأفريقي وتايلاند. شكرًا.

مفوضية الاتحاد الأفريقي: شكرًا جزيلاً سيدي الرئيس. لدي عدد قليل جدا من الشرائح.

هل يمكن أن تصعد.

بسرعة، مجرد تذكير بأنه تم إنشاء المجموعة في فبراير شباط 2015 في اجتماع ICANN 52. وتم البدء بعدد كبير. ومرة أخرى، أكرر وأشجع أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية على الانضمام، وخاصة الخبراء المتخصصين.

تتعلق بعض الأعمال التي قمنا بها بصفة أساسية في الآونة الأخيرة بالعمل مع نظام WHOIS والمسارات ذات الصلة، والكثير من التوعية وعدة اجتماعات، WHOIS، مع نظام اسم النطاق والملكية الفكرية. --نعم، الشريحة التالية، أرجو -- نعم، القضايا المتعلقة بالأمن السيبراني وحماية المستهلك، وغيرها من موضوعات السلامة العامة.

الشريحة التالية من فضلك.

لقد قمنا بتطوير دليل ICANN -- إنفاذ القانون لـICANN والذي لا يزال في تطور بحيث يشمل أكبر قدر من المعلومات الممكنة كجزء من محاولتنا لبناء القدرات والتوعية. ويتوافر هذا الكتيب على الموقع الإلكتروني للجميع.

لقد عقدنا مؤخرا اجتماعا بين الجلسات في يناير 2016. وأتوجه بالشكر إلى المفوضية الأوروبية لاستضافتها هذا. ونأمل أن نعقد اجتماعا آخر قبل نهاية العام تستضيفه مفوضية الاتحاد الأفريقي. وسيشمل هذا الاجتماع، كما نأمل المزيد من الأنشطة بما في ذلك بناء القدرات بالتعاون الواضح مع ICANN -- مجموعات ICANN الأخرى وتحديدا مع مجمةعة عمل اللجنة الاستشارية الحكومية المعنية بالمناطق المهمشة. وهذا مستمر.

الشريحة التالية من فضلك.

عمل آخر، دراسات حالة نظام WHOIS، والذي سوف نتشاركه معكم، وتمت مشاركته في مجموعة عمل السلامة العامة. وبمجرد الانتهاء من تلك الدراسة، سنشاركها مع بقية اللجنة الاستشارية الحكومية.

كما أننا مشتركون في عملية وضع السياسات الخاصة بالمنظمة الداعمة للأسماء العامة حول خدمات بيانات تسجيل الجيل القادم. ولدينا عضو ارتباط عبر Europol، جريج. فإذا كان لديكم أي أسئلة، فهو موجود معنا في القاعة، ويمكنه الرد على أي منها. ويوجد

عدد لا بأس به أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية الآخرين المشاركين في مجموعة العمل هذه -- مجموعة عمل عملية وضع السياسات.

كما عقدنا، بعد ظهر أمس، ورشة عمل مشتركة مع منظمة مصادر الأرقام. وكانت ورشة عمل ناجحة للغاية. حيث اتسمت بالكثير من التفاهم، والكثير من الاتفاق على التعاون للمضي قدما لضمان أننا نمضي نحو ملكية فكرية أفضل. دقة نظام WHOIS.

ثم قمنا بمتابعة التوصيات السابقة، وكانت أحد التوصيات الذي تحدثت عنها اليوم عن وكيل الخصوصية ومن ثم عن تنفيذ الالتزامات التعاقدية لاتفاقية اعتماد أمين السجل. كما أننا في سبيلنا إلى السعي إلى الحصول على حالة توضح كيفية اعتماد أمناء السجل وفقا لتوصياتنا من عام 2011.

الشريحة التالية من فضلك.

لا يزال أمامنا عمل مستمر بشأن Spec 11. وهذا هو الاتفاق على إطار عمل الأمان. ومن المزمع أن نقدم التقرير النهائي بشأن ذلك. وبالنسبة لمراجعة منافسة برنامج gTLD الجديد واختيار المستهلك وثقة المستهلك، لدينا أعضائنا هناك. فلدينا لوربين كابين التي تمثلنا في المفوضية الأوروبية ولجنة التجارة الاتحادية. فإذا كان لديكم أي أسئلة بخصوص ذلك، فإنها قد تستطيع تقديم المزيد من المعلومات الإضافية.

وبالنسبة للملحق RAA 3.1، وهو ملحق عن التقارير غير قانونية والمزيفة عن تعاطي المخدرات إلى امتثال ICANN، المستمر، فضلا عن استغلال الأطفال والسلاسل الحساسة ضمان إجراءات حماية كافية على ذلك.

كما ناقشنا باعتبارنا مجموعة عمل قضية بداية النظر في بعض بروتوكولات فريق عمل هندسة الإنترنت التي اقترحت أن تتصل بالسلامة العامة وتتصل بشكل خاص بـ ICANN ونظام اسم النطاق، ونحو ذلك نتولى النظر في بداية المحادثة والحوار مع ممثلي فريق عمل هندسة الإنترنت والعلاقات المتبادلة في ICANN.

والآن، بشأن مسألة اعتماد وكيل الخصوصية التي ذكرتها اليوم في اجتماعنا مع اللجنة الاستشارية الحكومية، لدي مجرد ملاحظة أننا قدمنا تعليقات وافقت عليها اللجنة

الاستشارية الحكومية. وأعتقد أن ثمة قليل من الارتباك بين الزملاء هنا لأن الوثيقة الموجودة على الموقع الإلكتروني -- على موقع اللجنة الاستشارية الحكومية توضح تعليقات مجموعة عمل السلامة العامة في اللجنة الاستشارية الحكومية" -- نعم، "تعليقات مجموعة عمل السلامة العامة" وليس " تعليقات اللجنة الاستشارية الحكومية."

وأُذكر جميع زملائنا أنه بالتنسيق مع مجموعة عمل اللجنة الاستشارية الحكومية -- أساليب مجموعة العمل، قمنا بتطوير التعليقات في سبتمبر، بالاشتراك مع اللجنة الاستشارية الحكومية. ووافقت اللجنة الاستشارية الحكومية. وقدمنا تلك الوثيقة إلى مجموعة عمل المنظمة الداعمة للأسماء العامة.

ولكن ثمة بعض المخاوف التي أثيرت بشأن، أننا ربما نحتاج إلى مزيد من الوقت. لذا، ما نريد أن نطلبه، من الزملاء في اللجنة الاستشارية الحكومية، في البيان الرسمي الذي سنصدره -- نطالب اللجنة الاستشارية الحكومية بتوفير المزيد من الوقت للنظر في هذه المسألة بحيث نستطيع تحديد ما إذا كان أم لا -- يمكننا النظر في بعض هذه القضايا ومعرفة ما إذا كانت اللجنة الاستشارية الحكومية على استعداد لتقديم أي مشورة، أي مشورة بشأن السياسات العامة، بشأن التقرير النهائي عن وكيل الخصوصية أم لا. أعتقد أن هذا كل ما لدي الآن. وسوف أطلب من زملائي، تايلاند، لوريين، أو بوبي التحدث إذا كان لديهم أي إضافة؟

الرئيس شنايدر: شكرًا. أي تعليقات أخرى أو أسئلة إلى مجموعة العمل؟

فليتفضل السيد واناويت ممثل تايلاندا.

ممثل تايلاند: واناويت، تايلاند للتسجيل. إن المسألة التي تثير القلق لدينا هي القضية المتشعبة بين مجموعة عمل عملية وضع السياسات لأن عملية وضع السياسات تتضمن إجراءات محددة بشأن كيفية مشاركة مجموعات العمل.

وأعتقد أنه يجب على اللجنة الاستشارية الحكومية أن تحاول العمل على مبادئ التشغيل لدينا لتعزيز أو إعطاء بيانات دخول إلى مجموعات العمل التي يمكن أن تقدم المشورة أو تعليقات أو أي شيء يمكن الاحتياج إليه لكي يعكس صورة اللجنة الاستشارية الحكومية بشكل عام.

وتلك هي الإجراءات المفقودة التي قد تعلن عن مجموعة عمل أخرى. كما تتوافر لدينا المواثيق، إلا أننا بحاجة إلى اقتراح خطة عمل. لكن المشاركة، والتي تشكل أجزاء رئيسية خلال دراسة القضية برزت بعد تقديم التقرير المبدئ الأول في عملية وضع السياسات، وسوف نعمل باسم اللجنة الاستشارية الحكومية، تايلاند، اللجنة الاستشارية الحكومية، بغض النظر عن البلد.

ولكن إذا حاولتم الحصول على دعم اللجنة الاستشارية الحكومية ليصبح بداية في اللجنة الاستشارية الحكومية -- افتتاح في اللجنة الاستشارية الحكومية أو مجموعة عمل السلامة العامة أو أي مجموعة عمل صغيرة. لذلك أعتقد أن هذا الأمر قد يحتاج أيضا إلى هنري للمساعدة في جهود العمل.

مفوضية الاتحاد الأفريقي: شكرًا لك، سيادة الرئيس. إنني أتفق مع زميلي من تايلاند، أنه من الضروري -- أنه من الواضح تماما بشأن اختصاصات وأساليب عمل اللجنة الاستشارية الحكومية أن مجموعات عمل اللجنة الاستشارية الحكومية، أن أي وثائق صادرة من مجموعات عمل اللجنة الاستشارية الحكومية يجب أولا أن تُعرض أو تقدم إلى اللجنة الاستشارية الحكومية إذا كانت مجموعة العمل تريد أن تصبح الوثيقة من وثائق اللجنة الاستشارية الحكومية. وأعتقد أن مجموعة عمل السلامة العامة اتبعت هذا الإجراء.

ولكن أعتقد أننا قد نرغب، مرة أخرى، في مناقشة هذه القضية يوم الخميس عندما نناقش مبادئ التشغيل بحيث يصبح من الواضح بما لا يدع مجالاً للشك كيفية عمل مجموعات العمل وطريقة تسليم جميع المستندات سواء كانت وثائق اللجنة الاستشارية الحكومية أو وثائق مجموعة العمل وكيفية التعامل مع ذلك. شكرًا.

الرئيس شنايدر: شكرًا. أعتقد أن هذه النقطة أصبحت واضحة. حسنا، أصبح من الواضح بصفة أساسية أن مجموعات عمل اللجنة الاستشارية الحكومية لا، دعونا نقول، تعتبر مؤسسات منفصلة، بل إنها جزء من اللجنة الاستشارية الحكومية. فهي تعمل لدى اللجنة الاستشارية الحكومية بمعنى أن لديكم جمع من الخبراء يعملون على قضية واحدة لإعداد العمل للجنة الاستشارية الحكومية. لذلك فإن أي وثيقة، بطبيعة الحال، قد تقدمونها، تعتبر بشكل غير رسمي من الوثائق. وهذا أمر طبيعي وتم القيام به. فقد تُعقد المشاورات حول مسودة مشروع أو شيء من هذا القبيل. ولكن إذا كانت الوثيقة ستُحدث تأثير، بمعنى أنها وثيقة رسمية، فإنها تحتاج إلى العرض على اللجنة الاستشارية الحكومية، وهو ما قمتم به. حيث تتطلب الاعتماد من اللجنة الاستشارية الحكومية؛ ومن ثم تصبح وثيقة من وثائق اللجنة الاستشارية الحكومية. تصبح وثيقة رسمية من وثائق اللجنة الاستشارية الحكومية. وهذا من -- هذا أمر واضح.

وبطبيعة الحال، تعتبر الأساليب الفعلية لتحقيق ذلك، بمثابة بعض التحديات. إحداها، مرة أخرى، حجم العمل وكذا وكذا وكذا. إننا نعرف ذلك. ولا أريد الخوض في التفاصيل.

لذا أعتقد أنه من الضروري أن تقوم مجموعة العمل بالاستمرار في إحاطة اللجنة الاستشارية الحكومية بصورة منتظمة بما يقومون به وبما يعملون عليه. وإذا كان يمكنكم التوقع، يجب تنبيه اللجنة الاستشارية الحكومية، والاستماع، وهناك عمل حيث نود -- نقترح ألا تفوت اللجنة الاستشارية الحكومية الموعد النهائي للإدلاء بالتعليق. وسيتم تحديد الموعد. لذلك سوف نبذل قصارى جهدنا لكي نوفر لكم مسودة مقترح قبل ذلك التاريخ بحيث يمكنكم إعداد ومشاركة هذه المعلومات مع أطراف أخرى من الإدارات الوطنية الخاصة بكم التي تريدون إشراكها للتأكد من أن كل شيء يتم تنسيقه وإعداده، وأنكم كمسؤولين في اللجنة الاستشارية الحكومية يمكنكم بالفعل تقديم الدعم الكامل للوثيقة التي صدرت من إحدى مجموعات العمل التي تتضمن مجموعة معينة من الخبراء.

لذا، كلما تم تنبيهنا وإخطارنا بشكل أفضل بما سيأتي، زادت الفرصة أمام اللجنة الاستشارية الحكومية لكي تستعد وتصبح أسرع في الاعتماد و، إذا لزم الأمر، إذا كان من الضروري، ستجرى مناقشة حول ذلك.

لذلك أعتقد أننا جميعا في مرحلة تعلم هنا، وأعتقد أنه يمكننا التعاون -- على الرغم من عبء العمل، وعلينا أن نحاول بشكل متبادل تحسين التواصل فيما بيننا بحيث إذا ظهرت أي مشكلة، أي سؤال، يمكننا أن نتحدث في وقت مبكر بما فيه الكفاية مع بعضنا البعض ومحاولة حل هذه المسألة، ومعرفة ما إذا كان حقا هناك مشاركة بشكل كامل، أو إذا كان لدينا توافق في الآراء بشأن هذا في اللجنة الاستشارية الحكومية.

لذلك اعتقد أنه -- كان لدينا مجموعات عمل من قبل، لكنها كانت منغلقة بشكل بحت. والآن لدينا مجموعات عمل لديها بالفعل قضايا ينبغي أن -- وهذا هو النهاية - تخرج خارج نطاق المجموعة إلى المشاركة مع الآخرين.

لذلك نحن بحاجة إلى الاستمرار في المناقشة في إطار عمل التشغيل -- مبادئ التشغيل. ولكن قد نقوم أيضا بالعمل بشكل ثنائي، مثل، الاستعراض السريع وإذا ما يمكننا إجراء تحسين دون القيام بشيء رسمي، ربما يساعدنا في تسريع هذا الأمر. ولكن علينا أن نحترم -- في الوقت نفسه، علينا احترام الإجراءات لأننا إذا لم نفعل ذلك، سوف نستغرق المزيد من الوقت لأننا عندئذ سنضطر إلى مناقشة ماهية الإجراءات وما إلى ذلك. لذلك أعتقد أننا جميعا متفقون في الرأي.

لذلك اسمحوا لي فقط، لمزيد من التوضيح، أن أتوجه إليكم بسؤال: هل هناك شيء صدر من مجموعتكم تريدون منا مناقشته واعتماده؟ وإذا كان الأمر كذلك، متى؟ حتى يتسنى لنا معرفة ما هو متوقع من حيث القرار من جانب اللجنة الاستشارية الحكومية. شكرًا جزيلاً لكم.

مفوضية الاتحاد الأفريقي: شكرا جزيلا، سيادة الرئيس. أعتقد أنني سوف أشير إلى التقرير النهائي الخاص بوكيل الخصوصية. أعتقد أن هذا الأمر أحد أهم الأمور، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار أن اللجنة الاستشارية الحكومية تلقت خطاب من مجلس الإدارة طلب للحصول على المشورة.

واليوم طلبنا من مجلس الإدارة تأجيل اعتماد التقرير النهائي حتى تتداول اللجنة الاستشارية الحكومية بشأن المشورة. لذلك سوف نشترك في مسودة المشورة التي سيناقشها زملائنا في اللجنة الاستشارية الحكومية، والتي سينقلونها إلى دوائرهم للحصول على بعض التعليقات التي قدمت في وقت سابق.

وهذا هو ما نريد منكم القيام به، نعم.

الرئيس شنايدر: شكرًا. حتى نكون واضحين، أعتقد أن ما حدث هو أن اللجنة الاستشارية الحكومية اعتمدت بالفعل التوصيات التي قمتم باقتراحها. ثم تم إرسالها إلى المنظمة الداعمة للأسماء العامة، وليس إلى مجلس الإدارة، إلى المنظمة الداعمة للأسماء العامة، لكي تأخذ بعين الاعتبار. وعلى ما يبدو، ثمة عدم رضا كامل عن الطريقة التي تعمل بها المنظمة الداعمة للأسماء العامة -- إلا أننا نعرف أن المنظمة الداعمة للأسماء العامة نظرت في الأمر. وقد اتخذوا قرار بعدم الموافقة على كل شيء نرغب فيه. لذلك فإن الخطوة المقبلة -- أعتقد أن ما هو متوقع منا هنا هو -- إذا سلمت بالمقترح الذي قدمتموه، هل نوافق بناء على هذه التوصيات التي وافقنا عليها بالفعل من خلال اللجنة الاستشارية الحكومية، فهل نتفق على أن يتم إرسال هذا إلى مجلس الإدارة؟ لأنه قد اعتماد عملية وضع السياسات الآن. هناك فترة للتعليق العام حتى 21 مارس آذار أو شيء من هذا القبيل -- أو 16 مارس آذار. لذلك فالأمر وشيك. وهذا، سيكون، الأسبوع المقبل، أليس كذلك؟

لذلك، حسنا، نحن غير ملزمين باعتبارنا نمثل اللجنة الاستشارية الحكومية بمتابعة ذلك. ولكن، بطبيعة الحال، علينا الإسراع بالقيام بذلك. وبالتالي يوجد اقتراح محدد بأن توافق اللجنة الاستشارية الحكومية على إرسال التوصيات، أعتقد، نفسها التي تم اعتمادها ليس فقط إلى المنظمة الداعمة للأسماء العامة، وهو ما تم بالفعل، ولكن في الواقع تقديم المشورة لمجلس الإدارة. فهل يمكنكم فقط توضيح بأن هذا هو المقترح؟

مفوضية الاتحاد الأفريقي: نعم، هذا هو المقترح. ولكنه أيضا موضع دراسة ربما لأنني -- لأن لدينا شعور بأن هناك بعض المخاوف التي أثيرت. ولم يكن لدينا ما يكفي من الوقت -- على الرغم من أن اللجنة الاستشارية الحكومية لم تعتمد وثيقة، وهناك بعض المخاوف بشأن بعض المقترحات. وتبدي مجموعة عمل السلامة العامة استعدادها لإجراء تحسين على بعض التوصيات أو المشورات التي تم تقديمها إلى المنظمة الداعمة للأسماء العامة.

لذا يتكون السؤال من شقين. أحدهما، طلبنا من مجلس الإدارة أن يمنحنا بعض الوقت. وبالتالي ستمنحنا هذه الفرصة، الوقت الكافي لتقديم مشورة جديدة أو مشورة معدلة للجنة الاستشارية الحكومية للنظر في إمكانية تقديم -- وإعادة العرض على مجلس الإدارة. ولذلك فإن أهم شيء هو موافقة مجلس الإدارة على منحنا بعض الوقت، لكي لا تعتمد التقرير النهائي.

وفي تلك الأثناء، ستقوم مجموعة عمل السلامة العامة بتعديل المشورة وإعادة إرسالها إلى اللجنة الاستشارية الحكومية للنظر فيها ومنح الزملاء في اللجنة الاستشارية الحكومية الوقت لمناقشة بعض هذه التوصيات الأساسية وفيما يتعلق بمختلف أصحاب المصلحة. شكرًا.

الرئيس شنايدر: حسنًا، شكرًا. حسنا، قبل أن أعطي الكلمة لإيران، سيكون من المفيد أن يكون لدينا فكرة عن الجدول الزمني. وفي حالة اعتماد ذلك في الاجتماع المقبل، سيجعلنا هذا في وضع آمن. وإذا كان سار الجدول الزمني على هذا المنوال سيكون هذا -- يجب أن يتم إرسال المشورة إلى مجلس الإدارة قبل الاجتماع المقبل، وسنكون في حاجة إلى معرفة متى سوف نحصل على مسودة توصية معدلة -- مجموعة من التوصيات منكم حتى يتسنى لنا أن ننظر في هذا -- حتى يكون لدينا بعض الوقت في اللجنة الاستشارية الحكومية للنظر في هذا الأمر ثم اتخاذ القرار فيما بين الجلسات بدون إجراء مناقشة طويلة.

ولكن ثمة خطر يتمثل في وجود أمر مثير للجدل، عندئذ سوف نحتاج إلى بعض الوقت لننظر في الأمر ومناقشته في اللجنة الاستشارية الحكومية، والذي سيكون من الصعب

تداوله، بطبيعة الحال، بين الجلسات ولكن يمكن القيام به، إذا لزم الأمر. لذلك من الواضح أننا سوف نفعل كل ما بوسعنا وفق هذا الجدول الزمني.

فما هو الإطار الزمني الذي ترونه؟

مفوضية الاتحاد الأفريقي: أعتقد أن اجتماع ICANN المقبل، ICANN56، بحيث يعطينا الوقت لمناقشة بعض القضايا، كنت على صواب، سيكون مثير للجدل.

الرئيس شنايدر: دعونا ننتظر الجواب من مجلس الإدارة على الجدول الزمني. وإذا توافر لدينا الوقت حتى الاجتماع القادم، أعتقد --

مفوضية الاتحاد الأفريقي: في غضون ذلك، يمكننا تقديم المقترح الجديد، مقترح تم مراجعته.

الرئيس شنايدر: إيران والمملكة المتحدة، الرجاء الإيجاز لأننا يجب أن ننتقل إلى مجموعة العمل التالية. شكرًا.

ممثل إيران: شكرًا لك، سيادة الرئيس. يجب أن نكون في غاية الوضوح تجاه ما نقوم به. فقد ذكرتم أن وجهات النظر التي أرسلناها إلى المنظمة الداعمة للأسماء العامة يجب أن ترسل إلى مجلس إدارة ICANN باعتبارها مشورة من اللجنة الاستشارية الحكومية. إنه أمر مختلف.

إن وجهات النظر التي أرسلناها ذات صياغة مختلفة وبنية مختلفة وخاصية مختلفة. حيث أن مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية إلى مجلس الإدارة تتكون من صيغ مختلفة. فنحن

لا نواجه أي صعوبة عندما نرسل المشورة إلى المنظمة الداعمة للأسماء العامة، لأننا نرسل نسخة إلى مجلس الإدارة من أجل أن نجعلها متاحة وهذا هو المغزى.

وإذا فهمنا واذا تلقينا ردود الفعل التي لم تدرس جزئيا أو كليا، نقوم، مرة أخرى، بإرسال مذكرة أخرى إلى مجلس الإدارة تشير إلى أن وجهات نظرنا لم تؤخذ بعين الاعتبار.

ولكن إذا كنتم تريدون اتخاذ أي إجراء بشأن مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية، سيكون لديكم صيغ مختلفة. لذا، يجب علينا توخي الحرص الشديد. فالخطابات أو وجهات النظر المرسلة إلى المنظمة الداعمة للأسماء العامة تحمل صياغة مختلفة مثل مشورة اللجنة الاستشارية الحكومية لمجلس الإدارة. شكرًا.

الرئيس شنايدر: شكرًا. أعتقد أن هذا واضح. وكما قالت أليس، سيكون نصا منقحا على أي حال. لذلك لن يكون متطابق.

المملكة المتحدة.

ممثل المملكة المتحدة: شكرًا لك، سيادة الرئيس. شكرا لك، أليس، على التقرير. ذكرت في هذا الاجتماع في وقت سابق -- على ما يبدو منذ فترة طويلة، منذ وقت طويل - أن المملكة المتحدة وإيطاليا تعمل مع تحالف المنظمات غير الحكومية الأوروبية لسلامة الطفل على الإنترنت فيما يتعلق بإصدار ورقة عن حماية الطفل وتوسيع نطاق المستوى الأعلى العام. كما نخطط لتضمين هذه الورقة في الوثيقة النهائية بحيث نتمكن من تقديمها إلى مجموعة عمل السلامة العامة، إذا كانوا سيتقبلونها، وتتناسب مع برنامج العمل الخاص بكم. وهذا أمر أعتقد أنه يستحق بعض الأولوية للنظر فيه.

أرى أليس تحرك رأسها بالموافقة لذلك هذا هو الجواب. شكرًا.

الرئيس شنايدر: شكرًا. حسنًا. هولندا ومن ثم أعتقد أن علينا أن ننتقل إلى مجموعات عمل أخرى.

ممثل هولندا: شكرًا. في مجموعة عمل السلامة العامة، رأيت أن هناك -- أعتقد أن أليس ذكرت هذا، أيضا مسودة للبيان النهائي. وأعتقد أنه سيكون من الجيد إذا تم طرح هذا للمشاركة بسرعة شديدة، وأعتقد أننا يجب أن نطرح الأمر للمناقشة. أعتقد أننا نتناول أمورا تم مناقشتها بالفعل في البيان الرسمي.

لذلك ينتابني بعض القلق تجاه هذا، دعونا نقول، صياغة النص، والتي لم تُناقش، وفجأة - دعونا نقول نفاجئ أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية، وهو أمر، في رأيي، غير ملائم للقيام به.

لذلك أود أن أدعوا إلى وضع المسودة لتكون محل نقاش في اللجنة الاستشارية الحكومية. وخلاف ذلك، ربما يكون من الصعب الاتفاق على ذلك في الجلسة الافتتاحية للجنة الاستشارية الحكومية.

شكرًا.

الرئيس شنايدر: شكرًا. سنأخذ هذا بعين الاعتبار.

ولكننا لا نستطيع الاستمرار حقا في مناقشة هذا الشأن. علينا أن ننتقل إلى واحد، اثنان، ثلاثة، أربعة مجموعات عمل أخرى، وبشكل أساسي لدينا 25 دقيقة متبقية لاستعراض جميع المجموعات.

ولكن ربما يأتي الرد النهائي من الرئيس المشارك.

أليس مونيوا: شكرا لك، ممثل هولندا والمملكة المتحدة، معنا -- جون كار، عضو في مجموعة عمل السلامة العامة، والذي ساهم في حماية الأطفال على الإنترنت،

للرد على مخاوف هولندا، بشأن الطلب الذي سيقدم حول البيان الرسمي هو في الواقع مجرد دعوة لتمديد الوقت من مجلس الإدارة، لمنحنا بعض الوقت لمناقشة هذه القضية. وفي غضون ذلك سوف نشارك في صياغة المشورة.

ولكن بالنسبة للبيان الرسمي، إننا نطلب ببساطة من مجلس الإدارة منح اللجنة الاستشارية الحكومية المزيد من الوقت.

شكرًا.

الرئيس شنايدر: حسنًا. هذا الأمر ناقشناه من قبل، لذا فالأمر منتهي. حسنًا. حسنًا.

هل يمكننا الانتقال إلى المجموعة التالية، وهي مجموعة حقوق الإنسان؟ وحقوق الإنسان والقانون الدولي، ورئاسة بيرو والمملكة المتحدة وسويسرا المشاركة. لا أعرف من الذي يريد أن يقدم تحديث سريع.

نعم، مارك من المملكة المتحدة، أرجو المضي قدما.

ممثل المملكة المتحدة: شكرا لك، سيادة الرئيس، لقد عقدت مجموعة عمل اللجنة الاستشارية الحكومية اجتماع بالأمس حول حقوق الإنسان والقانون الدولي، بعد ظهر أمس في وقت باكر، وقد أخذنا إجراءات عديدة لإطلاق مجموعة العمل هذه. أولا وقبل كل شيء، تم اعتماد مسودة شروط الاختصاصات، التي كانت موضوع تشاور اللجنة الاستشارية الحكومية فيما بين الجلسات منذ اجتماع دبلن، وبالتالي فإن شروط مسودة الاختصاصات أصبحت الآن نهائية ومعتمدة.

إننا ننظر في اتخاذ الخطوات التالية بشأن خطة العمل وتطوير النشاط ذات الصلة ما بين الجلسات. كما قمنا بدعوة أعضاء مجموعة العمل لتزويدنا بردود الأفعال على ما ورد في بنود وثيقة شروط الاختصاصات باعتبارها مجالات ذات أهمية متفق عليها بعد مشاورات سابقة، وكما تذكرون كان يوجد ملحق بالموضوعات المقترحة. وبإيجاز، مجالات الاهتمام المتفق عليها هي برامج gTLD الجديدة، انتقال دور الإشراف على وظائف IANA وكيف يمكن أن تشكل المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الشركات وحقوق الإنسان إطارا عمل لدراسة مدى احترام ICANN لحقوق الإنسان.

وتم إرفاق الموضوعات المقترحة بشأن شروط الاختصاصات على ردود الأفعال والاستجابات -- وهي ليست قائمة حصرية، بطبيعة الحال. ونحن ندعو الزملاء إلى عرض القضايا الأخرى للنظر في خطة العمل، ولكن كانت الموضوعات المقترحة تتعلق بإصلاح أسماء النطاقات المدوّلة وحقوق الملكية الفكرية.

لذا، قدمنا الدعوة إلى إبداء التعليقات على هذه الموضوعات فيما يتعلق بوضع خطة عمل. وسيكون الموعد النهائي للتعليق 18 أبريل نيسان. وسيكون الرؤساء المشاركون، أنا وميلاغروس كاستانون من بيرو وخورخي كانسيو من سويسرا. وسنقوم بمراجعة الردود التي وردت في الثامن عشر من أبريل نيسان ومن ثم إصدار مسودة المقترح بحلول نهاية أبريل نيسان للتعليق من جميع الأعضاء، وذلك بهدف وضع اللمسات الأخيرة على خطة العمل في الوقت المناسب قبل اجتماع اللجنة الاستشارية الحكومية القادم وفي الواقع بدء بعض الأنشطة بين الجلسات قبل اجتماع اللجنة الاستشارية الحكومية المقبل.

لذلك تتعلق العملية بتطوير خطة العمل.

لقد دعونا ليون سانشيز، أحد الرؤساء المشاركين في مجموعة عمل عبر المجتمع لتعزيز مساءلة ICANN، لتسليط الضوء على التوصية السادسة بشأن مقترح مجموعة عمل عبر المجتمع لتعزيز مساءلة ICANN عن حقوق الإنسان. وكان هذا تلخيص قيم حول الوضع والمضي قدما فيما يتعلق بالتنفيذ في مسار عمل مجموعة العمل المجتمعية لتعزيز مساءلة ICANN أيضا. أجرينا تعداد سريع عبر عمليات وضع السياسات الحالية فيما يتعلق بالعناصر المحتملة لحقوق الإنسان، برامج gTLD الجديدة، الذي -- وآليات حماية

الحقوق، وبالطبع لقد سبق وأشرت إلى هذه الأمور بوصفها عناصر ذات أولوية محتملة لخطة العمل مع مراعاة الملاحظات من جميع الزملاء.

ولهذا تم عقد اجتماعنا، معظم أعمال اجتماعنا. كما عقدنا اجتماعا مشتركا مع مجموعة عمل عبر المجتمع المعنية -- بمسؤولية ICANN المؤسسية والاجتماعية تجاه احترام حقوق الإنسان. وقد عقد ذلك الاجتماع مساء أمس. معذرة، كان التوقيت -- تبين أنه غير ملائم. كان توقيت الذي اتفقنا عليه مع مجموعة عمل عبر المجتمع، ولكن بالطبع كان في منتصف العمل. حسنا، للأسف، لسوء الحظ كان الأشخاص بحاجة إلى استراحة وما إلى ذلك، وكان هذا أمرا معقول للغاية. ولكنه كان من المفيد للغاية التحميل من مجموعة عمل عبر المجتمع المعنية بمسؤولية ICANN المؤسسية والاجتماعية تجاه احترام حقوق الإنسان حول عمل خمس مجموعات فرعية على خريطة قضايا الحقوق، عن حالة العمل، عن الأسلوب الذي يتبعونه لتطوير طريقة منظمة إلى الأمام، بما في ذلك تقييم أثر جميع أنشطة ICANN وما إلى ذلك.

وكان تبادلا مفيداً للغاية. لقد أرادوا أن يجربوا اللعب مع مجموعة العمل الخاصة بنا، وقدمنا ذلك. وتعهدنا، بالفعل، أن نظل على اتصال مع بعضنا البعض باعتبارنا مجالين من مجالات التركيز، فنحن جئنا من جانب المصالح العامة من حيث احترام حقوق الإنسان ومجموعة عمل عبر المجتمع، التي توفر المدخلات من شتى الجوانب. لذلك هناك تداخل مفيد في هذا الأمر. الكثير من التداخل. وسنرى كيف يمكننا تطوير تلك العلاقة. ولكنها ليست حصرية، بطبيعة الحال، بالنسبة لمجموعة عمل عبر المجتمع المعنية بمسؤولية ICANN المؤسسية والاجتماعية تجاه احترام حقوق الإنسان. إننا جميعا نريد المشاركة مع أطراف أخرى من مجتمع ICANN، وسنقوم بتلك العملية خلال الوقت المناسب قبل اجتماع اللجنة الاستشارية الحكومية المقبل.

أتمنى أن يكون هذا ملخصا مفيدا. شكرًا.

الرئيس شنايدر: شكرًا جزيلاً لكم. لذلك يبدو أن هناك بعض الجاذبية والعمل مستمر، وهو ما أعتقد أنه يشكل أمرا إيجابيا.

لذلك أنا أعرف أن مسودة الشروط -- يتم اعتماد مسودة شروط الاختصاصات بواسطة مجموعة العمل. ثم يتم عرضها على اللجنة الاستشارية الحكومية ولم يكن هناك أي معارضة.

هل كان هناك اعتماد رسمي من لشروط الاختصاصات من خلال اللجنة الاستشارية الحكومية بالفعل أو هل ينبغي أن نقوم بذلك الآن؟

ممثل المملكة المتحدة: حسنا، في الاجتماع تم الاتفاق على الاعتماد، لذلك أعتقد أننا إذا أردنا القيام بهذه الخطوة الرسمية، نعم، حسناً، دعونا نفعل ذلك.

شكرًا.

الرئيس شنايدر: حسنا أود فقط أن أطلب منكم إذا كان لدينا أي اعتراضات على شروط اختصاصات لهذه المجموعة؟ وإذا لم يكن كذلك، يتم اعتمادها أيضا من اللجنة الاستشارية الحكومية رسميا.

حسنًا. حسنًا. إذن انتهينا من هذا.

حسنًا، شكرًا جزيلاً.

هل لديكم أي أسئلة أو تعليقات على العمل أو العمل المستقبلي بشأن مجموعة عمل حقوق الإنسان والقانون الدولي؟

وإذا لم يكن هذا ولا ذاك، دعونا ننتقل إلى الخطوة التالية على الفور، وهي تتعلق بالمناطق المهمشة. لدينا أحد الرئيسين المشاركين هنا. أليس، هل يمكنك ذكر القليل عما هو وضعك الحالي وما هو مستقبلك، وما هي نشاطاتك المقبلة؟ شكرًا.

أليس مونيوا: سأتحدث باختصار شديد لأننا لم ننتهي من الكثير من العمل. قامت المجموعة بإجراء مسح، وساعدتنا المجموعة الأسترالية للتحسين المستمر لتقديم التقرير النهائي بشأن ذلك. وبالنسبة لأعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية الذين لم يشاركوا في الاستطلاع فلا يزالوا موضع ترحيب للمشاركة في بذلك.

استكمل العرض --

الرئيس شنايدر: عذرا، على ماذا؟ ربما سيكون من الجيد --

أليس مونيوا: عذرًا. بالنسبة لعلاقة الحكومة بنطاق المستوى الأعلى لرمز البلد، وكان هذا يهدف إلى معرفة كيف يبدو هذا المنظور وما قد ترغب اللجنة الاستشارية الحكومية أو مجموعة عمل المحرومة المناطق المهمشة في القيام به سواء من حيث التوعية أو بناء القدرات بالتعاون مع ICANN ومجموعات العمل الأخرى.

وقد قدمنا عرضا في الاجتماع رفيع المستوى الذي كان في لاقى استقبالا حافلا، ونحن نخطط لبناء القدرات. ويهدف وتهدف مجموعة عمل المناطق المهمشة إلى القيام بذلك مرة كل سنتين، ونحن نأمل أن نكون قادرين على البدء في التخطيط لذلك في وقت قريب.

وأخيرا، وافقت تيبوا من جزيرة كوك على الانضمام رئيسا مشاركا حتى نتمكن من تقاسم بعض من عبء العمل.

هذا كل شيء بالنسبة لي.

شكرًا.

الرئيس شنايدر: شكرًا جزيلاً لكم.

أي تعليقات، أسئلة عن أنشطة مجموعة عمل المناطق المهمشة؟

إذا لم تكن هناك أي تعليقات، حسنا، أولغا، من فضلك، أرجو اطلاعنا عن آخر التطورات بشأن ما يجري مع مجموعة عمل الأسماء الجغرافية.

أولغا كافالي: شكرًا لك، سيادة الرئيس.

أولا وقبل كل شيء، مجموعة عمل المعنية بحماية الأسماء الجغرافية وبرامج gTLD الجديدة. لقد عقدنا اجتماعا بالأمس في قاعة (قيل الاسم) في فندق آخر، لكننا عقدناه بالفعل. وكانت القاعة مزدحمة، حيث كان ذلك بمثابة دلالة جيدة.

وقد استعرضنا خطة العمل التي تم تحديثها. وكانت أحد الأشياء التي اتفقنا عليها في خطة عملنا هو إدخال بعض النتائج أو الأفكار التي لدينا حول أحد القرارات مثل أفضل الممارسات أو مفاهيم أخرى في مختلف عمليات برنامج gTLD الجديد. وبدأنا بالفعل في ذلك. ونحن نتابع مختلف عمليات برنامج gTLD الجديد.

وكان لدينا طلب في مجموعة العمل من جورجيا وأوكرانيا من أجل إدراج في مجال مجموعة العمل ما يلي: النظر في الجولات المقبلة لبرنامج gTLD الجديد حماية الأسماء الجغرافية والمجتمعية، بما في ذلك أيضا الحالات التالية. منطقة مرفقة مثل شبه جزيرة القرم -- ربما أخطأت في النطق، (قائلا الاسم)، يمكنكم التصحيح لي، (قائلا الاسم)، هي أراضي محتلة لكنها ليست مرفقة بشكل قانوني، وأعلنت استقلالها كدولة إسلامية (قائلا الاسم)، (غير مدرك) دول ذات سيادة أو بدون سيادة. أيضا ثمة إشارة إلى ما يعني في دليل مقدم الطلب السابق "الحكومة ذات الصلة." لذلك ينبغي أن تحظى بأهمية خاصة لما تعنيه لعملية برنامج gTLD الجديد.

وفي المجموعة، كان ثمة اتفاق على إضافة هذا النطاق إلى عملنا. لذلك أود تلقي تعليقات من اللجنة الاستشارية الحكومية حول هذا -- هذا الاقتراح، ولكني أؤكد على حقيقة أن مجموعة العمل وجدت أنها الأمر مثير للاهتمام.

ثم استعرضنا مسودة ثانية لأحد الوثائق التي نعمل عليها بشأن المصلحة العامة، حيث تلقينا مدخلات جيدة جدا من زميلتنا، ميلاغروس من بيرو. والتي تضمنت تعليقات من ورقة قامت بدراستها.

ونعمل حاليا على إعداد نسخة جديدة، وسنعمل في الإصدار الجديد الذي ربما نتشاركه مع اللجنة الاستشارية الحكومية بمجرد إعداده.

وقد تواصلنا بالفعل مع نورا أبو ستة ومبادرة ICANN وموقع Wiki. لذا سنقوم بإدخال وثيقتنا هناك عندما يحين الوقت وعندما يكون لدينا بعض ردود الفعل من اللجنة الاستشارية الحكومية.

كما وافقت مجموعة العمل على البدء في معالجة الشواغل التي أثيرت من التعليقات التي وردت في النسخة الأولى لدينا التي كانت مفتوحة لتعليقات الجمهور.

وورد إلينا طلب من الأعضاء الآخرين في المجتمع، من المنظمة الداعمة للأسماء العامة ومنظمة دعم أسماء رمز البلد، لكي يكونوا جزءا من قائمة العمل عبر البريد الإلكتروني. وكنا نظن أنها فكرة جيدة.

أود تلقي تعليقات من اللجنة الاستشارية الحكومية ما إذا كان هذا مقبولا بالنسبة لي أم لا. اعتقدت أنها قيمة جدا.

وسوف اكتفي بهذا القدر بالنسبة لمجموعة العمل هذه.

هل ثمة تعليقات أخرى؟

الرئيس شنايدر: أي أسئلة أو تعليقات؟

ممثل الولايات المتحدة الأمريكية.

ممثل الولايات المتحدة: شكرا لكم، سيادة الرئيس وشكرا، أولغا، على اللمحة العامة والتحديث.

أريد بالفعل أبدي ملاحظة فقط أنه في حين كان هناك عدد قليل من الأنواع المختلفة من المستندات التي تم مشاركتها وتعميمها بين أعضاء مجموعة العمل، إلا أننا كمجموعة عمل لم نعتبرها بعد نهائية، كما أنها لم تأتي إلى اللجنة الإستشارية الحكومية باعتبارها كذلك. لذلك أردت أن أؤكد، بالرغم من ذلك -- أنني أدركت بالإشارة إلى حقيقة أنكم شاركتم بالفعل مع موظفي ICANN، وأنكم لديكم علم بالفعل عن أنشطة الجولة القادمة من برنامج gTLD الجديد. وأعتقد، أن لدي تخوف أو تردد أن المجتمع في بعض الأحيان قد لا يفهم مصدر تلك المواقف أو أي من الخبرات تم تبادلها. ولذا فإنني أعتقد أنه من المفيد نُذكر أنفسنا، وأعتقد أن رئيسنا قد فعل ذلك في وقت سابق عند افتتاح الجلسة، فمجموعات العمل معنية بالعمل فيما بينها مع أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية. وهكذا كل ما يتم إنتاجه واقتراحه من تحليلات مختلفة أو سبل مختلفة لتحقيق تقدم محتمل في العمل، أشعر بقوة أن ذلك سيتحقق من خلال اللجنة الاستشارية الحكومية وأنه يجب أن يعتمد من اللجنة الاستشارية الحكومية قبل أن يخرج إلى المجتمع. وأنا أعلم أنه كان علينا دائما النضال جميعا لأن ثمة زملاء في المجتمع قد يتحدثون مع أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية، ولديهم الانطباع بأن لديهم الآن وجهة نظر اللجنة الاستشارية الحكومية. أعتقد أننا قد شهدنا كل ذلك ويجب أن نتوخى الحذر. ولكنها موضوعات في غاية الأهمية. لذلك أعتقد أن الأمر يستحق حقا أن نخصص له المزيد من الوقت الإضافي لتقديم مقترحات إلى اللجنة الاستشارية الحكومية حتى نتمكن من -- وتخصيص الوقت. حسنا مرة أخرى، أمل -- أنا أعلم أن هذا الاجتماع مكثف للغاية، الجدول الزمني، ولكني أتمنى ونحن نمضي قدما وأن ننظر في جداول أعمال الاجتماعات المقبلة، فنحن في الواقع نخصص الوقت لمجموعات عمل للاجتماع مع بعضهم البعض، إذا دعت الحاجة إلى ذلك. ويُفضل أن نقوم، بعملنا على الإنترنت. وبالتالي نقدم المجمل إلى اللجنة الاستشارية الحكومية حيث يكون هناك حوار حقيقي، وتبادل حقيقي قبل اتخاذ الخطوة التالية.

شكرًا.

أولغا كافالي: شكرًا لك يا سوزان. تعليقات ذات قيمة كبيرة. قبل أن أعطي الكلمة للآخرين، أنت على حق، لقد تم إدخال بعض التعليقات ولكن ليس باسم اللجنة الاستشارية الحكومية، ولكن باسم بعض البلدان التي نؤيدها، ومن أجل الحصول على بعض مصادر المعلومات من عمل مجموعة العمل.

لذلك كنت على حق، لم يتم الأمر من خلال اللجنة الاستشارية الحكومية. لكن، ماذا ستفعلون؟ إذا كانت مجموعة من الدول تريد أن تقدم ذلك، والأشخاص يفسرون باعتبارهم اللجنة الاستشارية الحكومية، وبصراحة، لا أستطيع تحمل مسؤولية ذلك.

ولكن تعليقاتكم قيمة للغاية. أعتقد أن ثمة قيمة كبيرة للعمل الذي تقوم به مجموعات العمل بكامل أعضائها. لذا، أود أن أغتنم تعليقاتكم في ذلك ونود أن يكون لديكم مجموعة عمل بكامل أعضاءها. وسيكون لذلك قيمة كبيرة في التعليقات.

وأتساءل كيف سنتمكن من تنظيم ذلك فيما بعد. ولكني لن أتحدث عن ذلك لأن ذلك ربما يستغرق وقتا طويلا.

وبالنسبة للوثائق، سوف نقوم بإعادة إرسالها إلى مجموعة العمل. حيث لم يتم إرسالها إلى اللجنة الاستشارية الحكومية بالفعل لأنها قيد الإعداد، لذلك أنا أقدر تعليقاتكم، وأتفق معكم في الرأي. وأشكركم على وجودكم في المجموعة، وسوف أرسل لكم كل الوثائق.

لدينا الدنمارك أولا، ثم إيران.

الدانمارك: شكرًا جزيلاً لكم.

أريد فقط أن أعلق على ما قاله ممثل الولايات المتحدة، ولدي اقتراح بسيط، يتعلق في الواقع، بكيفية المضي قدما، ربما، لأن هذه المرة، للأسف، لدينا الكثير من التداخل مع مجموعات العمل المختلفة، وأيضا، لم نكن قادرين على مناقشة هذه القضايا الهامة في الجلسة العامة للجنة الاستشارية الحكومية. ولذلك ربما يجب أن نعقد اجتماع عبر الإنترنت خاص بالجلسة العامة للجنة الاستشارية الحكومية قبل الاجتماع القادم في يونيو حزيران حتى نتمكن من مناقشة هذه القضايا في جلسة عامة.

شكرًا جزيلاً لكم.

أولغا كافالي: أعتقد أنها فكرة جيدة للغاية، إذا كان يمكننا القيام بذلك.

إيران.

ممثل إيران: نعم. في الواقع، أردت أن أتحدث عن جزء من القضية أثاره من قبل ممثل الدنمارك لأنه عندما قالت سوزان أننا تركنا الأمر لاجتماع اللجنة الاستشارية الحكومية، أتمنى أنها لم تكن تعني اجتماعا فعليا حصري على اللجنة الاستشارية الحكومية. علينا أن نجد وسيلة أخرى ليكون أكثر كفاءة، إحداها هي أن عقد جلسة عامة للجنة الاستشارية الحكومية عبر الإنترنت تعتبر فكرة جيدة. لقد عملنا من خلال الاجتماعات CCWG 84 وعملت بصورة جيدة جدا. فلماذا لا نطبق ذلك؟

لذلك لا يجب علينا الانتظار ثلاثة شهور للاجتماع سويا هنا ونستغرق وقتا طويلا في الاجتماع.

شكرًا.

الرئيس شنايدر: شكرًا. مجرد رد سريع على هذا. أولا وقبل كل شيء، أعتقد أنه من الواضح أن الإجراءات هناك. وأنا أتذكرها.

ربما شيء واحد. لأنه سيكون هناك دائما أشخاص يسيئون فهم الأمر، ولكن عليك أن تفعل كل ما تستطيع - وهذا ينطبق على الجميع. عليكم فعل كل ما تستطيعون لمحاولة أن تكونوا على قدر من الصراحة قدر الإمكان. فعلى سبيل المثال، إذا عرضتم تكذيب لأحد النصوص قبل البدء فيه، فإن هذا يتم حتى لا يساء فهمه، وهذا هو كذا وكذا وكذا. كما يمكنكم وضع علامة مائية على -- أيا كان. ثمة العديد من الطرق لذلك -- والعنوان، وما إلى ذلك، وطريقة تسمية المستند والملف الإلكتروني، و، و، و.

لذلك ثمة الأشياء يمكنكم القيام بها لتكون أكثر وضوحا حول الوثيقة. وبعض الأشخاص سوف يقرأون هذا التكذيب. والبعض الآخر سيقرأن شيء آخر، الطريقة التي كتبت بها الوثيقة.

لذلك يجب توفير أكبر عدد ممكن من أبواب دخول حتى يمكن للأشخاص فهم محتوى الوثيقة. هذه إحدى الملاحظات.

وثمة ملاحظة أخرى هي أنني أشعر بالسعادة لمساعدتكم في عقد اجتماعات بين الجلسات -- حسنا. هذا هو مجرد -- ثمة شيء أسود أمام عيني. على تنظيم اجتماعات بين الجلسات. ولكن مرة أخرى، لدينا تحديا لطيف بالنسبة للبعض، أن الاجتماع سيعقد في تمام الساعة 9:00 من صباح اليوم، وسيكون للبعض الآخر، في تمام الساعة 9:00 مساء، والبعض الآخر في الساعة 3:00 صباحا. أو سنعقد اجتماعين في وقت متزامن وكذا وكذا وكذا. لذلك لا يهم ما نقوم به، فهناك دائما مشكلة بالنسبة للبعض. لذلك أنا فقط أطلب منكم المعذرة. يمكننا أن نفعل أي شيء آخر. أنا سعيد للمساعدة في تنظيم كل ما تريدون، ولكن سيكون هناك دائما وضع غير موات، بمعنى أن ذلك لن يكون سهلا على الجميع القيام بذلك لأي سبب من الأسباب.

هذا فقط لمجرد التوضيح. وأنا سعيد لإعادة مناقشة هذه القضايا، ولكننا لا يمكن أن حل هذه المشكلة لإرضاء الجميع. ببساطة الأمر غير ممكن.

شكرًا.

أولغا كافالي: شكرًا لك، سيادة الرئيس. أي تعليقات أخرى عن مجموعة العمل؟

حسنا بالنسبة للخطوات التالية، سوف نعدل خطة عملنا مع بعض -- ولكنها ستظل كما هي بصفة أساسية، والعمل على وثيقة المصلحة العامة. وبمجرد أن يصبح لدينا نسخة جيدة إلى حد ما، سوف نتشاركها مع اللجنة الاستشارية الحكومية. والأمر ذاته بالنسبة للوثيقة الرئيسية التي كنا نعمل عليها طوال العام حتى الآن.

هل لديكم أي تعليقات أخرى بشأن مجموعة العمل هذه؟

لا توجد.

شكرًا جزيلاً لكم. بالنسبة لمجموعة لجنة الترشيح، لن نتمكن من الاجتماع يوم أمس. كان يوما حافلا للغاية، ولكن لا توجد مشكلة.

هناك، هناك نسخة عن شروط الاختصاصات للمجموعة التي تم تعميمها من قبل -- إلى اللجنة الاستشارية الحكومية قبل اجتماع بوينس آيرس. هل هناك أي تغييرات. فقط التغييرات طفيفة قليلة للغاية في النص. حسنان من أجل بدء العمل، سيكون لدينا -- يجب أن نتفق على شروط الاختصاصات تلك. ولذلك كان الهدف من اجتماع أمس هو سؤال مجموعة العمل إذا لم يكن هناك اعتراض، على اعتمادها. لذلك أود أن أتوجه بنفس السؤال إلى الجلسة العامة. إذا كان هناك أي تعليق أو اعتراضات على شروط الاختصاصات.

فإذا وافقنا عليها، سنمضي بعد ذلك في إعداد خطة العمل.

لدينا بالفعل وثائق أعدتها مجموعة العمل. وفي ذلك الوقت، لم يكن لدينا مثل هذا الأجراء بالنشبة لشروط الاختصاصات ولكن يمكننا أن نبدأ من هناك. لذلك نحن لا نبدأ من الصفر.

لا أرى أية اعتراضات. ولذا فإننا قد نعتقد أنه - أن الأمر يسير على ما يرام.

شكرًا جزيلاً لكم. سأتوقف عند هذه النقطة.

شكرًا لك، سيادة الرئيس.

الرئيس شنايدر: شكرًا جزيلاً لكم. أعتقد أن هذا كل ما في الأمر. هل هناك أي تعليق، أو سؤال على المستوى العام أو على أي من مجموعات العمل هذه؟ نعم، منال من مصر. تفضلي.

ممثل مصر: شكرًا لك، توماس. في واقع الأمر أن حديثي ليس له علاقة بأي من مجموعات العمل، ولكن فقط لجذب انتباه الزملاء إلى أنني أشارك حاليا في مجموعة عمل منظمة دعم أسماء رمز البلد التي تم إنشائها لمراجعة القضايا المتعلقة بتحديد أوجه التشابه في أسماء النطاقات المدوّلة. تم وضع بريد في وقت سابق على سلسة المراسلات الخاصة باللجنة الاستشارية الحكومية تطلب متطوعين من اللجنة الاستشارية الحكومية الذين يرغبون في المشاركة، وأنا أشارك حاليا مع بنايوتي من اليونان. الشيء الأكثر صعوبة هو اسم مجموعة العمل،

وهو EPSRP، والذي يشير إلى العملية الموسعة لهيئة مراجعة التشابه من أجل عملية التتبع السريع لـIDN ccTLD. وأود أن أتحدث فقط في بضع دقائق عما ناقشناه وبعد ذلك يمكنني أن أعمم شيء ما في الكتابة في سلسلة المراسلات الخاصة باللجنة الاستشارية الحكومية.

تم تكليف هيئة تقييم استقرار اسم النطاق المدوّل في عملية التتبع لـIDN للنظر فيما إذا كان هناك تشابه سلسلة، التشابه البصري في السلاسل التي يجري تطبيقها. وإذا كان هذا هو الحال، فمن ثم لن تكتمل السلسلة.

هل يطلب مقدم الطلب خلال مدة معينة من الزمن هيئة أخرى للنظر في القضية، وفي تلك الحالة تصبح عملية ممتدة، هيئة مراجعة التشابه.

وبسرعة كبيرة، حتى لا يحدث خلط لدى الجميع، المغزى أن ما نناقشه الآن هو ما إذا كان ينبغي للهيئة أن تعطي توصية كلية في الحالات التي يكون فيها، على سبيل المثال، الحروف الصغيرة ليست متشابهة بشكل مربك ولكن الحروف الكبيرة كذلك. ثم هل ينبغي للمرء أن يعامل من بأهمية أكبر من الآخر أو أن الهيئة لديها وجهة نظر شاملة بشأن ذلك؟

هل يجب أن ينظر إلى أولئك أيضا باعتبارهم تشابه مربك. وأيضا، النظر في الإجراءات المتسقة في مناقشات التشابه بشأن نطاقات المستوى الأعلى العام ونطاق المستوى الأعلى لرمز البلد، وأيضا من الذي ينبغي أن يكون -- حيث يمكننا تحديد عوامل خارجية مثل سياسات الحد من المخاطر وإذا كانت هذه السياسات ستؤدي إلى حل هذا، وهل يجب حظر السلسلة أم لا.

سأتوقف هنا. سأحاول أن أعمم شيئا مكتوبا في شكل تقني أقل ومن ثم يمكن أن نبدأ من هذا المنطلق. شكرًا.

الرئيس شنايدر: شكرًا جزيلاً للسيدة المصرية. وبطبيعة الحال هذا - على الأقل بالنسبة للبعض، يعتبر هذه القضية هامة جدا جدا ونأمل أن نحرز تقدما بشأنها. وأنا متأكد من أن هناك -- هناك طرق للعثور على اسم أكثر تعقيدا لمجموعة العمل مما هي عليه بالفعل، وبالتالي أرجوا الاستمرار في المحاولة.

شكرًا جزيلاً لكم.

منال، هل تودين التعليق بسرعة --

ممثل مصر: فقط بسرعة كبيرة، على الرغم من أن الأمر يبدو على ما يرام بالنسبة لاسم النطاق المدوّل ولكن عندما نتحدث عن التشابه المربك، تبرز مرة أخرى اللاتينية باعتبارها جزء من التشابه المربك، لذلك ينبغي أن تكون موضع اهتمام. شكرًا.

الرئيس شنايدر: أشكرك على هذا التوضيح. لم أكن أقصد أنه لا يحظى باهتمام الجميع، إلا أنها ذات أهمية خاصة بالنسبة للبعض لدرجة أنه تم حظرها لأنه حتى الآن لم يحدث ذلك -- حيث أنها لم تحظى بالاهتمام الكافي الذي يؤدي فعلا إلى حل المشكلة، لذلك نأمل أن يكون هذا بمثابة تحرك إلى الأمام.

ولذا من الذي سيدلي بإعلان؟ من ميشيل؟ حسنًا. شكرًا.

ميشل سكوت-تاكر: عندما ندون الدقائق، فإننا بحاجة إلى وضع كل شخص هنا على القائمة. ولمساعدتنا في وضع تلك القائمة، طلبنا منكم وضع بطاقة الوظيفة أو بطاقة أو قطعة من الورق مدون عليها الاسم وعنوان البريد الإلكتروني الخاص بكم في حقيبة جوليا بالخلف. أوه، انظروا. أوه، وقالت لديها قائمة من الورق التي تم تداولها حول المنضدة وكذلك تحوي الأسماء الخاصة بكم. وهذا سيساعدنا خلال الدقائق المتبقية. ولكن إذا وضعتم بطاقة الوظيفة في تلك الحقيبة، ستكون هناك جائزة وسوف أسحبها بعد تناول طعام الغداء اليوم، وسف أخذ الحقيبة بعيدا في وقت الغداء لجمع كل الأوراق، لأن البعض منكم متلهف للحصول على الجائزة أكثر من بطاقة الوظيفة.

[ضحك]

أجل. سانتظر وأتولى الفرز بنفسي وأتأكد من أن هناك بطاقة واحدة فقط لكل شخص في الحقيبة.

لذا سوف أخذ الحقيبة بعيدا في وقت الغداء، لذلك إذا لم تضعوا البطاقة في الحقيبة حتى الآن، أرجو وضع بطاقة واحدة فقط. ضعوها في الحقيبة الآن.

الرئيس شنايدر: هل يمكنك إرجاع 25 بطاقة التي لا تحتاجينها؟ حسنًا. شكرًا.

أولغا.

أولغا كافالي: شكرا جزيلا لك، سيادة الرئيس وشكرا لك، ميشيل، على ذلك.

جاءني عدد من أعضاء اللجنة الاستشارية الحكومية قائلين أنهم يرغبون في المشاركة، لا سيما في مجموعة العمل المعنية بالأسماء الجغرافية. من فضلك أخبروا جوليا لكي تضيف أسماءكم في قائمة العمل. أيضا، إذا كنتم ترغبون في المشاركة في لجنة الترشيح أو أي مجموعات عمل أخرى التي ترغبون في المساهمة فيها. شكرًا.

الرئيس شنايدر: شكرًا. أعتقد أننا انتهينا عند هذا القدر. وسوف تستأنف في الساعة 2:00 وسنعقد جلسة كبيرة نهائية قبل صياغة البيان الرسمي، وهو عبارة عن عملية تنفيذ رمز من حرفين. عليكم أن تتذكروا أننا ناقشنا بعض الأسئلة في الماضي، ونأمل في توضيح بعض القضايا بشأن ذلك، وبعد ذلك سنبدأ صياغة البيان الرسمي.

نأمل ألا يستغرق وقتا أطول من الساعة 8:00 مساء، حتى تتمكنوا من الحضور، على الأقل جزئيا، في نهاية حفل عشاء هذه الليلة. شكرًا جزيلاً لكم. استمتعوا بغدائكم.

[استراحة الغداء]